

عن صديقي #سعيد\_الجن:  
«المُحَافَظَةُ على أَطْلالِ «الدَّوْلَةِ» يَفْتَضِي،  
في عِدَادِ ما يَفْتَضِي، تَوْهِينِ «الدَّوَيْلَةَ» وإِضَاعَافِهَا.  
أَتَمَانُ التَّوْهِينِ بَحْسَةً مَهْمَا بَدَتْ، لِلْوَهْلَةِ الأُولَى، بِأَهْطَةٍ...».

Documentation & Research  
للنوشتين والأبحاث



سجال مفتوح على هيئة مطبوعة تصدر عن أمم للتوثيق والأبحاث

## # العدالة للقمان

### فائض القوة يفيض فوضى

هل مرّ على البلاد «زمانٌ» كانت فيه على هذه «الحال» من اختلاطِ الفوضى واللايقين بالتنظيم واليقين التام؟ هل مرّ على هذه البلاد «زمانٌ» كانت فيه تهوي بـ«مجلها» في هبوطٍ حرٍّ ومدوّ؛ وبـ«جزئها» في تصوّر وهيامٍ وخيالٍ بصعودٍ مُطلقٍ وصاروخيٍ عند مجموعةٍ فيه في آن؟

وهل مرّ زمانٌ على «جمهور الشّيعه» كانوا فيه على هيئة «الإفقال» هذه، على هيئة اعتزالهم للجميع؟ واعتزال الجميع لهم؟ هل مرّ عليهم تصور شامل لحرب «الفُسْطَاطَيْن» هذه؟

تصوراتهم عن كل شيء تدور حول التالي: هناك من هو معنا، وهناك من هو عدونا، ولا حلاً وسطاً...

هي حالةٌ فريدة اليوم، حالة تريدُ تصفية كل شيء، تريد خلق صفائها التام، حتى لو على هيئة كاتم صوت أو عبوة... أو بشرٍ على هيئة كواتم...

كأن «راعيهم» أرادَ أن يكونَ لهم عالمهم الفريد، أو أن يوهّمهم بذلك؛ عالمهم الخاص المنظم بفوضويته، عالمٌ فيه كل شيء على هامش كل شيء. نظامٌ مالي وغذائي رديف، ونظام تربوي رديف، ونظام طاقة رديفة، وسياسة وأمن رديفان.

بلادٌ تهوي إلى قعرٍ لا قعرٍ تحته، يقابله تصوّر عند تلك الرعيّة، أو عند مفاتيح إعلامها الإلكترونية و«الثقافية» وال«شعبية» بأنه لا زمانٌ يتفوقُ على زمان راعينا، بأننا أقوى من كل شيء، بأن لا فضاءٍ يحُدُّ فضاءنا.

في بلادِ الفوضى المنظمة، حيث لا مؤسسات، حيث التعطيلُ سِمَةُ القوة والقدرة والعزل، عند جماعة المقدّس، لا مفارقة بين أن تكونَ آمراً وناهيّاً، وأن تزعمَ أن لديك جيوشك وقواك الأمنية والاستخبارية في بلادٍ لم يسمع بها أكثر من ثلاثة أرباع رعاياك، أن تزعمَ أنك ترسلُ صواريخك وطائراتك إلى أقصى أقاصي الأرض، أن توجِدَ جيلاً كاملاً في مدارسك ومعاهدك وجامعاتك، يسير في مواكبك، رهنٌ إشارة إصبعك؛ وفي الوقت ذاته تظهرُ في شوارعك فجأة عصابة، تدين بالولاء للمقدس ذاته، وتتصور القدرة والقوة ذاتها، وتُطَلِّقُ النار عشوائياً بهدف السيطرة على نطاق عمل مولد كهربائي هنا، أو بقعة ترويج للممنوعات هناك... أو غيرها من مبادئ التّربّح على هامش الدولة وعلى حسابها...

هذه لا تُلغي تلك، بل قل هي جزءٌ من نظامِ الفوضى ذاته. في بلادِ الفوضى المنظمة أو في أجزاءها، الفوضى سِمَةُ التنظيم الحديدي والقاتل... نظام الكتم والكواتم...

### «الأمن الغذائي»

### سلاح «حزب الله» في ضمان ولاء التابعين وحشد المناصرين

آدم حسين

وإن لم تكن من إنتاج إيران، فإنها تُستورد عبرها كالأرز الهندي. أما المنتجات اللبنانية فهي شبه غائبة عن الرفوف لاعتباراتٍ لم يقدم لها القيمون على المشروع أي تفسيرٍ لها.

وسّع «حزب الله» تجهيزَ التعاونيات لتضمّ بالإضافة إلى المواد المتعلقة بالغذاء، أقساماً خاصة بالأدوات والأجهزة الكهربائية والملابس وسواها من الاحتياجات المنزلية. ففي تعاونية «النور» هناك صيدلية كبيرة تبيع الأدوية الإيرانية والسورية بأسعارٍ مدعومة.

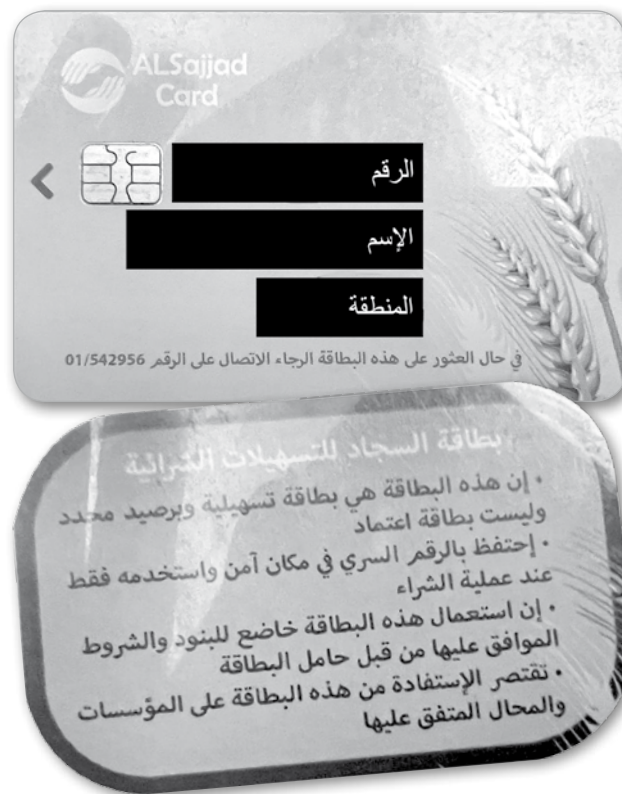
ويستعري الانتباه في تلك التعاونيات أن بعض المنتجات الكهربائية والأدوات المنزلية تباع بالدولار «الفريش». أما المنتجات الغذائية فأسعارها بالليرة اللبنانية.

لكن من يحقُّ له الدخول إلى التعاونيات؟

بطاقتنا «السّجّاد» و«نور»

إن أبواب تعاونيات «السّجّاد» ليست مشرّعة للعموم. فكما أشرنا أعلاه، هناك حرسٌ حزبي على أبوابها يمنع الدخول إليها إلا بموجب واحدة من بطاقتين، «السّجّاد» و«نور». ويمكن التمييز بينهما كما يلي:

١- بطاقة «السّجّاد»:



هي مخصصة للفقراء والمحتاجين من قاعدة «حزب الله» الشيعية وبيئته الحاضرة، وهي لذلك تتضمن خصوماتٍ مالية في تعاونيات «السّجّاد» تتجاوز في نسبتها تلك التي تؤمّنها بطاقة «نور» المخصصة لعناصر الحزب. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال زيارة واحدة إلى إحدى تلك التعاونيات ليلمسَ الباحثُ الفرقَ بين خصوماتِ البطاقتين. فعلى سبيلِ المثال، فإنّ علبة الحمص المطحون كانت تباع الشهر الماضي بنحو ٢٧ ألف ليرة لحاملي بطاقة «السّجّاد» فيما سعرها ٣٠ ألفاً لأصحابِ البطاقة الثانية. ومن الأمور الأخرى التي تمّ رصدُها

على أبواب انتخابات ٢٠٢٢ النيابية، بدأت ماكينة «حزب الله» الإعلامية تروج لـ«تعاونيات» أطلق عليها اسم «السّجّاد»، نسبةً إلى الإمام الرابع عند الشّيعه، تبيع المواد الغذائية بأسعارٍ مدعومة.

حظيت تلك الخطوة باهتمامٍ بالغٍ على الساحة الداخلية اللبنانية، وأفردت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها، الموالية والمعارضة، المساحات الكافية للحديث عن «التعاونيات»، بالإشادة من الموالين والانتقاد من المعارضين. و«تعاونيات السّجّاد»، عادَ «حزب الله» إلى بداياته في الحرب الأهلية عندما كان يفتتح المؤسسات التعاونية تحت مسمى «القدس» وسعى بها حينذاك إلى تعزيز سياسته حول «الأمن الغذائي». وها هو يعودُ إلى هذا النهج لترميم أمنه الغذائي. وساهمت تلك التعاونيات المُستجدة، في ما ساهمت، في تدعيم وضعه في الاستحقاق الانتخابي.

سعى «حزب الله» عبر «تعاونيات السّجّاد» إلى إبقاء سيطرته على قاعدته الشعبية من خلال مذهبها بـ«الغذاء» اللازم لاستمراريتها، وبأسعارٍ تتضمن خصومات خاصة، وهي جزءٌ من عملٍ ممنهجٍ للحزب في مختلف القطاعات تُمكنه من إحكام قبضته على «أبناء الطائفة الشّيعية» والإيحاء لهم بأنه لا بديل أمامهم سوى التمسك بخياراته باعتبارها الركن الأساسي للمحافظة على وجودهم وتعزيز صمودهم في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي تضرب لبنان منذ سنوات.

ولادة المنظومة

في العديد من المناسبات أعلن الأمين العام لـ«حزب الله» السيد حسن نصرالله أن لا خشية من الوضع الاقتصادي المتأزم على قاعدته الشعبية التي «لا يمكن أن تجوع». فأنشأ الحزبُ بدايةً ما عُرفَ بـ«مخازن النور» على امتداد المناطق الخاضعة لنفوذه، وكانت ضعيفة التنظيم بدايةً، لكنها شكّلت مساحةً للمتسوقين من أبناء الحزب وبيئته الحاضرة، وبطريقة انتقائيةٍ ومحدودة، وكانت تضم سلعاً مختلفة ليست غذائية فحسب، وذلك قبل أن يتطور المشروع إلى «تعاونيات السّجّاد» الأكثر تنظيمًا والأنجح إدارة، والتي تمتد عبر مناطق بيئته الشعبية.

بدأ الإعلان عن افتتاح هذه التعاونيات قبل انتخابات ٢٠٢٢ تحت شعار «سنخدمكم بأشعار عيوننا»، على شكل فروع بلغ عددها أربعة في ضاحية بيروت الجنوبية، أبرزها تعاونية «النور» التي افتتحت مكان محلات «قاروط» سابقًا في منطقة الجاموس قريبًا من تقاطع الصفيّر - الجاموس - السان تيريز، وفرع ثانٍ إلى جانب مجمع «سيد الشهداء» في منطقة الرويس، وثالث في «المريجة» في منطقة تحويطة الغدير، ورابع على طريق المطار. وقد عمل الحزبُ على حماية تلك التعاونيات بفرز عناصر خاصة لحراسة أبوابها فيما أقام فرع الرويس داخل مربعٍ آمنٍ لكونه قريبًا من مجمع «سيد الشهداء». وهؤلاء العناصر يراقبون حركتي الدخول والخروج من وإلى الفروع ويعملون على «ضبط الأمن» في محيطها.

ومثلت هذه التعاونيات بالمعلبات الغذائية على أنواعها، وهي من إنتاج إيرانيٍ بمعظمها، وكذلك الزيوت والأرز والسكر، والتي

## مقومات نجاح التجربة

بالإضافة إلى المقومات المالية والعلاقات، استغل «حزب الله» سيطرته العسكرية الكاملة على الحدود الشرقية والمعابر غير الشرعية مع سوريا في منطقة البقاع وبعبك، والتي يقوم عبرها، كما يشير بعض أبناء المنطقة، بإدخال البضائع الإيرانية والسورية. وجعل تلك البضائع أولاً غير خاضعة للرسوم والضرائب المُعتمدة من الدولة اللبنانية، وتالياً كانت كلفة استيرادها أقل. وثانياً، فإن تلك السلع، وخصوصاً الدواء منها، لا تخضع لرقابة وزارة الصحة اللبنانية والجهات المعنية بالمحافظة على السلامة العامة. وهذه الأمور مُجمعة تخفف من المنافسة في السوق، إذ أن التجار اللبنانيين لا يمكنهم مجاراة أسعار تعاونيات «السجاد».

### «الأمن الغذائي» في سبيل السيطرة



تحت ضغط الشارع وجد «حزب الله» نفسه مضطراً للخوض في تجربة متجددة تؤمن له المحافظة على اتصاله بقاعدته الشعبية، وخلص إلى أن مشروعه الذي أطلقه بعنوان ظاهره الخدمة وباطنه تجاري استثماري، يؤمن له مصدر تمويل إضافي استغل فيه حاجة الناس الذين باتوا تحت خط الفقر. وأي مشروع سيكون أمتن أساساً وأبلغ تأثيراً من استغلال «قوت الناس وأولادهم» في سبيل المحافظة على ولائهم التام وتقديم أولادهم في سبيل «النهج». فكان للحزب أن طبق وعود «سيده» وأمسك بيئته من اليد التي تؤمّلها نظراً إلى حاجة أبناء الطائفة إلى الدواء والغذاء. وهذا لا ينسحب على فقرائها فحسب، وإنما أيضاً على الميسورين، والسبب في ذلك هو فقدان الكثير من المواد الغذائية في بداية الأزمة الاقتصادية والمالية أي بعد ٢٠١٩؛ فأمن الحزب بدلها من مصادر لم تكن معروفة سابقاً في السوق اللبناني، وأهمها أسماء المنتجات الإيرانية التي لم يعهدها اللبنانيون في تاريخهم ولم يتخلوا أنفسهم يعتمدون عليها في يوم من الأيام. وعليه، كان مشروع «تعاونيات السجاد» واحداً من أهم مشاريع الحزب المتجددة على طريق تكريس نفسه حزباً يهتم بالجانب الاقتصادي - الاجتماعي، وظهوره بوجه المُنقذ وصاحب المشاريع البديلة على خط تعزيز «الأمن الغذائي» لأبناء بيئته. وبهذا حاول إبراز زعمه كحام اقتصادي - اجتماعي، بعد «رواية» الحماية العسكرية والأمنية، وذلك من خلال مؤسسات يمتلكها مباشرة ويستخدمها في ضمان ولاء التابعين؛ وفي الوقت نفسه جذب من تقطعت به السبل الحياتية وتحويله إلى المناصرين بطرق مباشرة وغير مباشرة. ويستعري الانتباه في هذا المشروع أن «حزب الله» جعله مستقلاً إدارياً، فترك للقيمين عليه ممارسة عملهم «التجاري» فيما قام هو بإصدار البطاقات، «السجاد» و«نور» وتقديم الدعم المالي لعناصره وجمهوره من الموالين للشراء من هذه التعاونيات. وتالياً مارس الدور الرعائي الذي انتزع غنوة بقدراته المالية واللوجستية من الدولة اللبنانية أو بالتراضي مع أركان السلطة، واستخدم هذا الأسلوب في جني الأرباح، متبعاً المثل العامي القائل «من دهنو سقيلو».

وخلص القول فإن مشروع «السجاد» هو إحياء خطوة قديمة استعملها الحزب في بداياته للسيطرة على مناطق وجوده، أعاد كرتها في سبيل تعزيز مؤسساته الاجتماعية التي تنشط لتحل مكان مؤسسات الدولة اللبنانية، مستفيداً من الترهل الاقتصادي للدولة وعجزها، ليظهر ويزعم أنه يوجد البدائل التي ترفعه في عيون جمهوره وتزيد ثقته به.

ساهمت هذه التعاونيات بدايةً في تحقيق ما كان مخططاً لها، لكن مع مرور الوقت، بدأت تفقد بريقها، بسبب النوعية الرديئة للمواد المعروضة خصوصاً مع غياب البضائع ذات النوعية الجيدة مع توقف الدعم الحكومي، وتطّغ الناس مع هذا «العمل» على اعتباره حقاً من حقوقهم تجاه هذه الجماعة، على خلفية التضحيات التي قُدمت من قبلهم لها في سبيل حماية مشروعها، وتعرضهم للجوع والعوز بفعل «الحصار الغربي والأميركي» التي يزعم «حزب الله» وقوع لبنان فيه بفعل تبني السلطة خيار «محور الممانعة».

للمنتجات الإيرانية التي تجد صعوبة في الولوج إلى الأسواق العالمية في ظل العقوبات الدولية المفروضة على طهران. وهو أمرٌ سؤياً للدواء الإيراني المحدود الجودة ونظيره السوري، وهما لا يتمتعان بسمعة حسنة في أسواق الدواء العالمية. وفي الجانب الأهم، فإنه على الرغم من الحسومات المالية التي تتيحها البطاقتان، فإن المشروع بحد ذاته مربح مادياً، لأن الحزب يشتري المنتجات الإيرانية والسورية بأسعار خاصة. وهكذا يكون أمن عبر هذا المشروع ذي الظاهر الاجتماعي مصدر دخل مالي جيد يُضاف إلى موارده، وفي الوقت نفسه قدّم خدمة كبيرة للمصانع الإيرانية والسورية بتسويق إنتاجها.

### تمويل المشروع: تجارة وخمس وزكاة وفجج

لا شك أن إطلاق مشروع يتعاطى تجارة المواد الغذائية يحتاج إلى مقومات مادية كبيرة ومجموعة من العلاقات المتشعبة مع تجار هذه المواد داخل لبنان وخارجه، لكن بما أن الحزب لديه علاقته الدولية الخاصة، فقد حصر الاستيراد من إيران وسوريا بشكل مباشر، ومن دول أخرى بالوكالة الإيرانية. أما بالنسبة إلى رأس المال، فقد كان حاضراً لما يمتلكه الحزب من ترسانة مالية ضخمة. بالإضافة إلى الموارد التي تأتيه من إيران على شكل مساعدات والتي لا توجد معلومات دقيقة حول قيمتها ولا يمكن التكهن بحجمها؛ هناك مصادر تمويلية عدة يعتمد عليها الحزب، أهمها أموال الخمس والزكاة التي تصله من دول الخليج والعراق، وهي لا تخضع للضرائب والرسوم لكونها تأتي على شكل أعمال خيرية. وتالياً فإن أحداً لا يمكنه تقدير قيمتها لأنها تختلف سنوياً، وكونها غير خاضعة للتوثيق إلا لدى الجهاز المالي في الحزب نفسه. ويُضاف إلى كل ما تقدّم، الأموال التي يجمعها الحزب من خلال المساعدات المباشرة من قاعدته الشعبية، إما بنشر شبان مع صناديق خاصة للتبرع على الطرقات في ضاحية بيروت الجنوبية، أو من خلال «الفجج» التي يتم توزيعها على المنازل في المناطق الخاضعة لنفوذ الحزب.

وثمة من ينسب إليه، تحديداً تقارير الاستخبارات الغربية، قيامه بجمع أموال من تجارة غير شرعية تدور حول أنواع من المخدرات (أبرزها الكبتاغون)، وتبييض الأموال والاتجار بالمقتنيات الثمينة والآثار والألماس؛ وهذه معلومات لم يتم التحقق منها من مصادر مستقلة.

ومن خلال هذه الآلية وما تؤمنه المصادر المتعددة من دخل متحرر خارج عن أي رقابة رسمية، وغير متعرّض لأي ضريبة تفرضها القوانين اللبنانية، كان رأس المال مؤمناً مسبقاً، وتمكن الحزب من إطلاق مشروعه في فترة قياسية. وفي المقابل، استطاع استرجاع رأس المال المرصود بعد شهور قليلة على انطلاق عمله وتحقيق الأرباح، خصوصاً مع وجود شريحة واسعة من المستهلكين، جاهزة ومتوفرة ومنظمة، أمنت للمشروع عملاء دائمين.

### أسعار خاصة وحسومات لكن ماذا عن الجودة؟

كما سلف، فإن تعاونيات «السجاد» لا تضم منتجات أوروبية أو أجنبية، أو حتى لبنانية محلية، بل هي في معظمها من إنتاج إيراني وسوري، وهذا ما يجعلها لا تتمتع بمواصفات ذات جودة عالمية، خصوصاً بالنسبة إلى الدواء. ويشير بعض عملاء هذه التعاونيات إلى أن المبيعات والأصناف الغذائية الأخرى مقبولة من حيث الجودة، لكن بعض المواد اختلف نوعها في الآونة الأخيرة، خصوصاً بالنسبة إلى الأرز والزيت بحيث تراجعت، ولم تعد كما في السابق، وربما يعود ذلك إلى كون كيلو الأرز البسمتي يُباع بنحو دولار أو أكثر بقليل في «السجاد» فيما كيلو الزيت يتراوح بين دولار و ١,٢٠ دولاراً، وهذه الأسعار أقل من مستوى السوق اللبنانية. ويشير اقتصاديون مطلعون على عمل تعاونيات «حزب الله» إلى أن الجودة متعلقة بالسعر، فكلما زادت الجودة ارتفع السعر. وعلى الرغم من الإمكانات المالية الضخمة لهذه «التعاونيات»، فإنها لم تعتمد على شراء وإعادة بيع «الماركات» العالمية المشهورة بجودتها، وهذا ما يثير الكثير من علامات الاستفهام حول طبيعة مبيعاتها.

وللحزب هامش معين يتحرك ضمنه، إذ عليه أن يوفق بين العاملين، أي الجودة والسعر، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الجودة في مقابل السعر في غالب الأحيان. وتتجلى هذه النظرية في ما يتعلق بالدواء الإيراني، إذ يؤكد العاملون في الحقل الطبي في لبنان أن المنتج الإيراني لا يمكن أن يُعد بديلاً من الأدوية العالمية والتي تنتجها شركات لها مكائنها وسمعتها، وهذا ما يجعله أقل فاعلية ولا يمكن الاعتماد عليها في العلاج. وبلغت هؤلاء الانتباه إلى أن الدواء السوري أفضل من الإيراني، لكنه بدوره لا يمكن أن يستبدل المنتج الأجنبي، ويعود ذلك إلى أسباب تتعلق بالمواد المستخدمة في تركيب الدواء في كل من إيران وسوريا والتي قد لا ترقى إلى المعايير العالمية.

في عمليات البيع هي أنه يحق لحامل بطاقة السجاد أن يشتري كيس أرز واحد فقط سعره بعشرة دولارات، كما يُسمح بابتداع غالون زيت سعة خمس لترات بالسعر المدعوم، أما الغالون الثاني فيرتفع ثمنه عن الأول ولا يُسمح بتجاوز الكمية.

ويحق لأي موال للحزب أن يتقدم للحصول على بطاقة «السجاد» بملء طلب وتقديم الوثائق الرسمية (إخراج قيد أو هوية شخصية)، وذلك لدى أحد مكاتب الحزب المعنية أو لدى ما يسمونه بـ «رابط» المنطقة. وخلال فترة وجيزة يأتي الرد بالقبول أو الرفض للطلب. ولا توجد أرقام دقيقة حتى اليوم عن أعداد حاملي هذه البطاقة، لكن التقديرات تشير إلى أنه يتراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ ألفاً. لكن هناك ظاهرة انتشرت منذ افتتاح هذه التعاونيات تمثل بمفهوم «الإعارة» المعتمد من قبل حملة البطاقة، وهي أن يقوم صاحبها بإعارتها إلى قريب أو صديق لاستخدامها والتمتع بمزاياها والاستفادة من الحسومات الخاصة بها. وهذا أدى إلى تضاعف أرقام المستخدمين لهذه البطاقات ليتجاوز المئة ألف شخص.

### ٢- بطاقة «نور»



ليست مخصصة للعامّة من جمهور الحزب، بل هي محصورة بعناصره، المقاتلون منهم والمدنيون. فكل موظف «رسمي» في الحزب يحق له الحصول على هذه البطاقة كنتيجة طبيعية لعمله داخل «المنظمة»؛ وأيضاً لا توجد إحصاءات دقيقة لأعداد حملة هذه البطاقة، غير أنها قد تفوق، بحسب التقديرات، الخمسين ألف منتم إلى الحزب. ولا يمكن لحاملها إعارتها إلى أصدقائهم أو أقربائهم. لكن ثمة طريقة أخرى اتبعوها إذ يقومون بأنفسهم بتأمين بعض الحاجيات لهم من خلال استخدام البطاقة لشراء الدواء وبعض المنتجات الأخرى، وهذا بدوره يضاعف أعداد المستفيدين منها.

أما عن الفوارق بين البطاقتين، فبطاقة «السجاد» محصورة الاستخدام في التعاونيات التي تحمل اسمها. وهي وإن كانت تؤمن خصماً أكبر على المواد الغذائية، فإنها لا تحوّل مالها شراء الأدوية من الصيدليات المنتشرة في هذه التعاونيات، ولا الدخول إلى محلات البيع الحزبية أو المتعاونة مع الحزب. وفي المقابل، فإن بطاقة «نور» تتيح لحاملها الدخول إلى تعاونيات «السجاد» وصيدلياتها وتلك الحزبية الأخرى، بالإضافة إلى العشرات من المحال الحزبية والمتعاونة مع «المنظمة». إذ يُسمح لمالك البطاقة استخدامها في الشراء من بعض التعاونيات الغذائية ومحلات الحلويات كما جرى في رمضان الماضي، إذ قُدمت «حلويات السلطان» حسومات خاصة لحملة بطاقة «نور». كذلك تُجيز البطاقة الشراء بالتقسيط من عدد من محلات المفروشات كـ «بيوتي هوم» وسواها للأدوات المنزلية.

كما أن حامل بطاقة «نور» يحصل خلال فترات معينة على مبالغ مالية تُضاف إليها، فيما لا تتضمن «السجاد» هذه الخاصية، مع وجود بعض الاستثناءات، ذلك أن لكل بطاقة «سجاد» رمزاً (كود) محدداً. وأحياناً تُختار بعض الرموز لمنح أصحابها مبالغ مالية رمزية تتراوح بين عشرة دولارات و ٢٠ دولاراً لاستخدامها في الشراء من تعاونيات «السجاد»، فيما تُحرّم رموز أخرى من هذه المساعدة. وهذا التمييز بين البطاقتين منظم، بحيث يتم التفرقة بوضوح بين الجمهور والحزبيين المنظمين، إذ يُمنح الأخيرين بعض الامتيازات الإضافية كجزء من التزام الحزب تجاههم وتقديراً لجهودهم في خدمته.

### الحزب يضرب أكثر من عصفور بحجر

لم يتم رفض الكثير من الطلبات التي تقدّم بها الراغون بالحصول على بطاقة «السجاد» وهذا الأمر يدفع إلى تساؤلات حول الهدف الخفي لهذا المشروع والمتمثل بكونه يتضمن جانباً تجارياً أراد الحزب من خلاله إصابة أكثر من عصفور بحجر واحد. فمن جهة، ضمن من خلال بطاقة «نور» تسوق عناصره من هذه التعاونيات لقاء حوافز من خصومات مالية، كذلك استحوذ عبر بطاقة «السجاد» على شريحة كبيرة من المستهلكين من خلال إغرائهم بالحسومات الكبيرة. وفي المقابل، فإن الحزب تمكن عبر هذا المشروع من الترويج

# محطات «اشترك الضاحية»: منظومة لا تُقهر في خدمة السياسة

أدهم جابر



المصدر: موقع الجديد تي في

وفروا، بحسب مصدرٍ من مالكي المولدات، الكهرباء مجاناً إلى غالبية دور العبادة من مساجد وحسينيات ومصليات، وخيم إحياء شعائر عاشوراء، ولم يُستثنَ من هذه التقديمات سوى الـ«مجمعات كبيرة» التي تحظى برعاية أمنية وعسكرية.

وكانت العلاقة على الدوام عميقة بين أصحاب المولدات و«حزب الله» و«حركة أمل» باعتبارها موجودة في مناطق نفوذهما، وأصحابها من أبناء هاذين التنظيمين أو من البيئة المقربة منهما. كما تحدثت مصادرُ «المولدات» عن تأمين الكهرباء لكل النقاط الأمنية التابعة للجيش اللبناني وكل المخافر التابعة لقوى الأمن الداخلي في الضاحية مجاناً.

## ثانيًا تقسيم الأحياء

تحولت «عداوة الكار» في عالم «الاشتراكات» إلى اشتباكاتٍ ومناوشات أوقعت جرحى بين أصحاب المولدات، ووصلت إلى حدّ التلويح باستخدام السلاح، كما حصل بين اشتراكي «المنار» و«الهادي» في حارة حريك، عندما حاول عاملون لدى الاشتراك الأول تمديد كابلات في منطقة تغذية كان الثاني يعتبرها من ضمن نطاقه، فتدخل مالكوه وعاملون لديه بحمل السلاح، وكاد

والدولة اللبنانية العاجزة عن رعاية شؤون مواطنيها. وتميزت تلك المنظومة بالافتقار إلى الخبرة والمهارة الفنية، وفقاً لما توضح مصادرٌ في اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية، لافتةً إلى نشر مولداتٍ كهربائية صغيرة داخل الأحياء السكنية من دون مراعاةٍ لأي من شروط السلامة العامة أو حماية البيئة. وكانت قاعدةُ القيميين على القطاع المُستجد هي تحقيقُ الربح السريع والخيالي من سلعةٍ يحتاج إليها المواطن ليستمر في تأمين عمله وعيشه على حد سواء. وتالياً، فالبلديات التي تشكّل اتحاد

بلديات الضاحية تتحمل وزراً كبيراً بسبب تغاضيها المقصود أو غير المقصود عن تنظيم هذا القطاع ووضع الشروط له. وقد يكونُ السبب الرئيسي لذلك العلاقة الباطنية بين قوى أمر الواقع المُسيطر على هذه البلديات ومالكي الاشتراكات الخاصة، ويمكنُ أن يكون من يملكون أو يديرون تلك الاشتراكات واجهةً لهذه القوى، لتبرؤها منهم عند الحاجة حيناً، ومنعاً للإحراج أحياناً أخرى.

وحتى عام ٢٠١٩ بلغَ عددُ المحطات في الضاحية ٢٨٨. غير أنه مع بروز الأزمة الاقتصادية وما تخللته من أزمة محروقات، بدأت تلك المحطات بالتناقص، إذ فضل بعض أصحابها بيعها إلى زملائهم في المهنة، ليصل العدد راهناً إلى ١٦٢ محطة مسجلة في قوائم اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية. وهي موزعة على الشكل التالي: ٦٧ في الغبيري، ٣٦ في برج البراجنة، ٣٤ في حارة حريك، ٢٥ في المريجة. ويضاف إليها بعض المحطات التابعة لبلديات الشوفيات وكفرشيما والحدث التي تقع خارج اتحاد بلديات الضاحية. وتتراوح أعداد المشتركين في المحطات بين ٥٠ مشتركاً على الأقل إلى أربعة آلاف شخص وهو الحد الأقصى.

وتنتج تلك المحطات نحو ٢٠٠ ميغاوات من ٨٠٤ مولدات تتراوح قدرتها بين ٦٠ إلى ١٠٠٠ kva، تؤمن التغذية لنحو ٩٠ ألف شخص، علماً أن حاجة الضاحية هي لـ ٣٠٠ ميغاوات من أصل ٣٠٠٠ ميغاوات لكامل لبنان.

## ترسيخ أسس المنظومة وبناء أركانها

حتى يمارسوا عملهم ويفرضوا وجودهم على ساحة الكهرباء، تعيّن على أصحاب المحطات الكهربائية الخاصة وضع أسسٍ متينة لمنظومتهم، خصوصاً أنهم كانوا يمارسون عملاً غير مشروع بحسب القوانين اللبنانية التي تنص على أن التغذية الكهربائية للمواطنين منوطة بمؤسسة كهرباء لبنان ولا يُسمح لسواها ببيع تلك السلعة إلا بموجب ترخيص خاص أو «امتياز» منها. (انظر/ي: تنظيم قطاع الكهرباء - قانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢٠).

لذا أقدم هؤلاء على ترسيخ منظومتهم من خلال:

## أولاً: نسج العلاقات وتقديم الخدمات المجانية

بدايةً عمد كل فردٍ من مالكي المحطات الكهربائية الخاصة إلى نسج علاقاتٍ مع القوى المسيطرة بعد الحرب على الضاحية الجنوبية أو أن يكونوا جزءاً منها، وحاولوا إظهار «طبيعية إنسانية» مع المشتركين من خلال التساهل معهم في عملية تسديد «الفاتورة»، وتقديم خدمتهم مجاناً لمن لديهم أوضاع اجتماعية أو اقتصادية معينة كذوي الاحتياجات الخاصة وأسرة «الشهداء». كذلك

انتهت في بداية التسعينيات من القرن الماضي الحرب الأهلية اللبنانية لتبدأ حروبٌ من نوع آخر كان يتعيّن على السلطة السياسية الوليدة أن تخوضها في سبيل إعادة الإعمار، وبناء ما تدُمّر من القطاعات الخدمية، وعلى رأسها الكهرباء. هذا القطاع لم يعرف يوماً تشغيلاً كاملاً، فطوال السنين التي تلت وضع الحرب أوزارها، لم تشهد البلاد تغذيةً كهربائية لمدة ٢٤ ساعة متصلة يوماً بل كان «التقنين» أو «القطع» هو السائد.

كسواها من المناطق اللبنانية، عاشت الضاحية الجنوبية لبيروت حالةً من اللا استقرار الدائم على صعيد الكهرباء، ومرّ وجودُ التيار الكهربائي بتقلباتٍ عدة إلى أن نشبت ثورة ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩، التي كشفت عورتا الدولة اللبنانية وأبرزت ضعفها وغرقها في أزمةٍ مالية واقتصادية غير مسبوقة. وما بين ٢٠١٩ والسنة الحالية ٢٠٢٣ حدّت العديد من التطورات على صعيد الكهرباء، وذلك مع العلم أن الآمال كانت معقودة على رفع ساعات التغذية إلى عشرٍ يومياً مطلع عام ٢٠٢٢. وبنيت تلك الفرضية على وعودٍ باسترجار الكهرباء من الأردن عبر سوريا، وكذلك من خلال ضخ الغاز المصري إلى شمال لبنان لتوليد الطاقة في معمل دير عمار هناك. كل ذلك تبخّر، لا بل إنَّ التغذية انخفضت بشكل كبير لتصل إلى ساعتين يومياً، لتدخل عام ٢٠٢٣ بتغطيةٍ كهربائية تصل إلى أربع ساعات يومياً في حدها الأقصى، وهذه الوتيرة مستمرة إلى لحظة كتابة هذه الورقة، وإن ليس بشكلٍ منظم.

هذا الواقع المتردي للكهرباء في ضاحية بيروت الجنوبية منذ نهاية الحرب الأهلية حتى يومنا هذا، سمح بظهور المشاريع الخاصة لتأمين «طاقة بديلة» عن كهرباء الدولة، خصوصاً أن الكهرباء سلعةٌ أساسية لا يمكن الاستغناء عنها. فكان أن وُلد مفهوم «الاشتراك» الذي نما بسرعة قياسية، وتحول منظومة متكاملة لها أسسها ودعائمها بشكل بات يستحيل على الدولة والمواطنين الاستغناء عنها.

## منظومة الاشتراك.. ولادة من الخاصة

تحت خانة الـ«أهلية محلية»، ومن وحي ما كان حاصلًا خلال الحرب الأهلية من إداراتٍ محلية للمبليشيات، بدأ البعض ممن يسعى إلى الاستثمار أو الاستئثار بتأسيس محطاتٍ كهربائية خاصة لتأمين التغذية بالتيار لسكان الضاحية كحلٍ بديل عن مؤسسة الكهرباء الرسمية. ومن هؤلاء مهندس الكهرباء حسن ياسين الذي كان أول من «أدخل الإنارة إلى الحارة» فتحوّل إلى «فاعل خير» بالنسبة إلى سكان المنطقة إذ يُنسب إليه أنه أول من ابتكر فكرة «الاشتراك». ففي عام ١٩٩٢ اشترى مولدًا بقوة ١٠ kva لاستخدامه الخاص، وبدأ بمدّ جيرانه من أصحاب المحلات التجارية بالكهرباء في مقابل مساهمتهم بثمن «المازوت». بلغ عددُ مشتركيه بدايةً عشرة أشخاص، ولمّا ارتفع إلى مئة اشترى مولدًا آخر بقوة ١١٠ kva. ولدى وصول من يتعاملون معه إلى أكثر من ٥٠٠، اضطر إلى اقتناء مولداتٍ بقدرة عالية استجابة لمتطلباتهم.

لم يكن الهدف حينها التجارة بالكهرباء، بل تلبية حاجات الناس، كما يقول ياسين، ولم تكن التغطية مؤمنة سوى إلى منتصف الليل. غير أنه مع ازدياد ساعات الانقطاع، وُلدت فكرة إنشاء مشروع كبير لإنتاج الكهرباء وتأمين التغذية ٢٤ ساعة يومياً، فكان أن قام «اشترك المنار» لصاحبه حسن ياسين الذي لا يزال في الخدمة حتى يومنا هذا.

ساعدت تلك التجربة في استنساخ تجارب رديفة في مختلف مناطق الضاحية. وبحسب كشوفات بلديات الضاحية الجنوبية التي توثق أعداد «محطات الكهرباء الخاصة» وأعداد مشتركها، فإن أكبر الاشتراكات حالياً: «الدعبول»، «الصادق»، «الهادي» و«صوفان» في حارة حريك؛ أمّا في الغبيري فهناك محطاتُ أبرزها «السراج»، «جابر»، «السيد»، «الصادق» و«التور». وفي برج البراجنة: المقداد، المولى، شمس، شكر؛ وفي المريجة محطات: زعيتر، المقداد، علوية، مستراح، و«الملاك».

شهدت الضاحية ازدهاراً لقطاع الكهرباء الخاص، وولادةً قيصرية لمنظومة متكاملة من خاصرة القوى السياسية في المنطقة

تسليمي	تعداد	البلدية	إسم الاشتراك	إسم صاحب الاشتراك	رقم الهاتف	عدد الساعات	تسعيرة شهر شباط ٢٠٢٢
H1	1	حارة حريك	الرضا	عني ابراهيم حمود	03/829423	588	2.117.000
H2	2	//	الذور	ابو علي الرضا (مسلم محمود باش)	71/197956	528	1.900.000
H3	3	//	الحيصيني	حسن عبد المدمع عباس الحسيني	03/168366	520	1.872.000
H4	4	//	الطوار	عصام علي سعد	03/091480	421	1.516.000
H5	5	//	بزي	محمود محمد علي بزي	03/666287	276	994.000
H6	6	//	محمد حمود	محمد حمود (غروب)	81/873810	300	1.080.000
H7	7	//	حسن حمود	حسن حمود (شرق)	70/815156	367	1.322.000
H8	8	//	الأمين	علي محمد حمود	70/650301	520	1.872.000
H9	9	//	كاراكاس	جاد نلحه	03/749013	عداد	
H10	10	//	الجوني	مصطفى محمود الجوني	03/606619	580	2.088.000
H11	11	//	المقيلة	أيمن حيدر (حمادة المصري)	76/036614	448	1.613.000
H12	12	//	الولاية	خضر طه	70/803620	413	1.487.000
H13	13	//	المقداد	حسن يوسف المقداد	03/422881	532	1.916.000
H14	14	//	الهادي	زائد رياض حمزه	70/011227	عداد	
H15	15	//	حاريسى	علي محمود حاريسى	03/658413	559	2.013.000
H16	16	//	المنار	حسن ياسين	03/817770	عداد	
H17	17	//	الربيع	علي حسن روماني	70/656869	588	2.117.000
H18	18	//	الضاحية	رياض علي شجاع	70/721336	564	2.031.000
H19	19	//	الحسن	عني أنيس صوفان	76/771266	490	1.764.000
H20	20	//		عياض خضر مراد	70/956178	550	1.980.000
				محمد ابو عياض	70/890600	عداد	
				عني الرضا أحمد حاموم	03/988278	524	1.887.000
				بلال دعبول	03/393895	588	2.117.000
				أحمد الزحمن قهوجي	03/820905	487	1.745.000
				حسين عيسى	03/006553	عداد	
				زياد مرعي بلوق	03/221539	419	1.509.000
				عامر علي حيدر	03/099998	588	2.117.000
				وائل حسن همدو	03/024656	550	1.980.000
				عني نايف رحال	03/964254	588	2.117.000
				عني محمد ياسين	76/042283	588	2.117.000
				حسن علي بيضون	71/262947	498	1.793.000
				حسن عثمان بزي	71/453245	558	2.009.000
				عني عثمان بزي	71/453245	478	1.721.000

المصدر: صفحة بلدية حارة حريك على الفيس بوك



الموقف أن يتحول إلى اشتباك، فانتهى الخلاف بمعية «اللجنة الأمنية» بلا دم وبالاتفاق على التزام كل اشتراك بنطاقه.

كذلك ما حدث بين اشتراك «المدينة» في حي السلم وأبناء إحدى العائلات العشائرية الذين قاموا بتعطيم علب الكهرباء الخاصة بمولداتِهِ وقطعوا أسلاكه وتمديداته، فاندلعت اشتباكاتٌ مسلحة انتهت بخسارة «المدينة» لنحو ٥٠٠ مشترك تقريبًا.

كانت تلك الحوادث تدفعُ بمالكي المحطات الخاصة إلى الاتفاق في ما بينهم على تقاسم الأحياء ومناطق التغذية بحيث انتهت الخلافاتُ خلال السنوات الأخيرة، بحيث صار لكل صاحب محطة نطاقه ومنطقة نفوذه بمشركيه الملزمين بالاشتراك معه دون غيره، وكله برعاية القوى المسيطرة ولجانها الأمنية.

لم تتدخل الدولة وأجهزتها في هذا الموضوع لسببين، وجوب التنسيق الأمني مع الحزب المسيطر على تلك المناطق، وحصولها على كهرباء مجانية من أصحاب المولدات. فكان حضور الأجهزة الأمنية عند حصول الإشكال أو الاشتباك خجولاً أو رمزياً، ثم تسحب تاركة الساحة لمالكي المحطات ليعالجوا خلافاتهم بأنفسهم. أما «حزب الله» فكان عند كل نزاع ينتهز الفرصة ليعالج الأزمة بطريقة الوساطة في ظل حرص شديد على عدم التحول إلى طرفٍ مباشر فيها. وبهذا فإن الكربة كانت تُرمى دائماً في ملعب مالكي المحطات الذين توصلوا في النهاية إلى اتفاق يقضي بتقاسم الأحياء في ما بينهم وفق إرشادات أصحاب الشأن والبصيرة.

### ثالثاً: تشكيل اللجان

مع تنامي هذا القطاع وارتفاع أعداد المحطات، عمد أصحاب «اشتراكات الكهرباء» عام ٢٠١٧ إلى تأسيس كتل عام على مستوى لبنان، أطلقوا عليه اسم «تجمع مالكي المولدات»، وعينوا له لجاناً ونطاقاً إعلامياً. وبلغ عدد اللجان المشكلة ثمانٍ تجمعها واحدة مركزية من ٣٠ عضواً. وإضافة إلى ذلك، هناك لجنة القانون المُجمدة حالياً، وتتألف من سبعة محامين؛ وتلك التقنية وفيها مهندسون وتقنيون تُعنى بأمور دراسة «التسعيرة»؛ واللجنة المالية المسؤولة عن الصندوق وتتولى تنظيم المدفوعات والمصاريف وتوزعها على اللجان في المناطق بالتساوي، وهذه أيضاً مجمدة في الوقت الراهن. وأخيراً اللجنة الإعلامية، ومهمتها التنسيق مع وسائل الإعلام وتنظيم اللقاءات والمؤتمرات من الناحيتين الإعلامية والإعلانية.

ويمثل أصحاب المولدات في الضاحية لدى «تجمع المالكيين» لجنة من سبعة أعضاء يتناوبون على المشاركة في اجتماعات اللجنة المركزية. لكنها تقلصت حالياً إلى ثلاثة يمثلونها هم المهندس حسن ياسين، بسام جابر، وبلال الدعبول. ويشار إلى أن اشتراك «الهادي»، وهو من أكبر محطات الضاحية الجنوبية، لم ينضم إلى التجمع، وبالتالي لا يُمثل في لجنة الضاحية.

وبحسب مصدر من مالكي المولدات، فإن مهمة اللجان الإشراف على عمل القطاع وتنظيم العلاقة بالدولة وأجهزتها المعنية من وزاراتٍ وبلديات، فيما تتولى لجنة الضاحية متابعة أوضاع القطاع في منطقتها.

يغلب على تلك اللجان وهذا التجمع الطابع الشكلي، فلا أضوا نقابة، ولا كانت لهم فاعليتهم في إيجاد الحلول لهذا القطاع.

### منجم الذهب

منذ مطلع التسعينيات، لم يواجه أصحاب المولدات مشكلات كبيرة في «التسعير»، ذلك أن «الدولة اللبنانية» كانت حتى الانهيار عام ٢٠٢٠ تقدّم معدلاً لا ينقص عن الـ ١٤ ساعة يومياً. وتالياً لم يكن هناك ضغط على أصحاب المولدات في تقديم «الخدمة»، فكانت تتبع سوق «العرض والطلب»، فتحكّم أصحاب محطات الكهرباء الخاصة في الضاحية بـ «التسعيرة» فقدروها كيفما شاءوا وبلا حسيب أو رقيب، وانتقلوا إلى مرحلة «التجارة المربحة»، وكانت تسعيرة «الاشتراك» تنمّ على شكل «مقطوعة» شهرية من خلال تركيب «ديجتارات»، وبناء عليه حققوا أرباحاً طائلة فاقت ما تجنيه مؤسسة كهرباء لبنان بأضعاف. فبدأت وزارة الطاقة بالتدخل في تسعيرة المحطات منذ عام ٢٠١٠ تحت عنوان «تنظيم القطاع» ومعها دخلت وزارة الاقتصاد والبلديات في السنوات اللاحقة، إلى أن اهتدت تلك الجهات إلى فكرة «العدادات»، وذلك بغرض تنظيم القطاع ووضع تعرفية موحدة للكهرباء الخاصة. وفي البداية تمنع مالكو المحطات عن تركيب العدادات للمشاركين، ثم امتثلوا بعد مناقشات مع الجهات الرسمية، فقاموا بوضعها على حساب المشتركين، فيما استمروا باعتماد مبدأ «المقطوعة» بذريعة أن بعض المشتركين

رفضوا العدادات باعتبار أن «الديجتير» أوفر لهم. ومع العدادات تولت وزارة الطاقة وضع التعرفة للكيلوواط/ساعة بينما بقيت تسعيرة «المقطوعة» لدى البلديات. وأثمرت تلك الجهود وضع حدٍ للتفليس الذي كان سائداً على صعيد الفاتورة، والتي كانت تتراوح بين ٥٠ و ٧٥ دولاراً أميركياً للـ ٥ أمبير. وبمقارنة بسيطة، فإنه حتى تشرين الأول ٢٠١٩، أي قبل بداية الأزمة، فإن سعر الكيلوواط/ساعة لدى مؤسسة كهرباء لبنان كان بحدود ٣٥ ليرة، فيما كانت تعرفه وزارة الطاقة لكل كيلوواط/ساعة لدى محطات المولدات الخاصة تتراوح بين ١٨٠ إلى ٢٣٥ ليرة!

وعندما تفاقمت الأزمة الاقتصادية ودخلت العملة المحلية مرحلة الانهيار، وفقدت مادة المازوت، وما رافق ذلك من اختلاف في أسعار المحروقات، تحول أصحاب المحطات من الربحية الكبيرة إلى هامش كسبٍ أقل، فبدأوا بالتدزم والتنكيل بالمستهلكين وقطع الكهرباء عنهم. ومضت أشهر على هذه الحال لتعود الأمور إلى سياقها السابق مع مطلع العام الحالي ٢٠٢٣، واستأنف هؤلاء تحقيق الأرباح، وإن يكن بمستوى أقل مما قبل الأزمة.

اليوم تتراوح الفاتورة الشهرية للمشاركين بين ٥٠ إلى ١٥٠ دولاراً. ووفقاً لمصدرٍ بلدي فإن متوسط استهلاك كل وحدة سكنية يقارب ٧٠ دولاراً شهرياً. وبالتالي فإن العائد من جميع المشتركين هو في حدود ٩٠ ألف وحدة مضرورية بـ ٧٠ دولاراً ليصبح الرقم ستة ملايين و ٣٠٠ ألف دولار شهرياً، بمعدل ٧٥ مليون و ٦٠٠ ألف دولار سنوياً. أما الربح بالنسبة إلى مالكي المحطات، فإن وزارة الطاقة تراعي لدى وضع التعرفة أن يكون هامش الكسب في حدود ١٢ في المئة، وبالتالي تقدّر الأرباح بنحو ٩ ملايين دولار سنوياً، وهي باهظة لقطاع كان يمكن للدولة أن تفيده منه عبر مؤسسة كهرباء لبنان. ويضاف إليها أرباح رسوم الاشتراك التي تتراوح حالياً بين ٢,٦ إلى ٥,٨ دولار شهرياً.

وعلى الرغم من ترك وزارة الطاقة هامشاً تكسب لأصحاب المحطات الخاصة، إلا أنهم لم يلتزموا، وبنسبة ٩٠٪ منهم بالتعرفة الرسمية. وكنموذج على ذلك، فإننا إذا عدنا إلى تسعيرة شهر آذار ٢٠٢٣، يتضح أن غالبيتهم أدخلوا زيادةً تتراوح بين ٥ سنتات إلى ١٣ سنتاً على السعر الذي حددته وزارة الطاقة لكل كيلوواط وهو ٣٧ سنتاً.

وكنموذج على ذلك، فإن أحد النافذين من أصحاب المحطات وضع «تسعيرة» شهر آذار بزيادة قدرها ٧ سنتات، وهذه المحطة لديها ٢٠٠٠ مشترك، ولو فرضنا أن متوسط استهلاك كل مشترك هو ١٠٠ كيلوواط/ساعة شهرياً فقط، فإن هذه المحطة حصلت على ١٤ ألف دولار من خارج الفاتورة المستحقة!

كذلك فإن أصحاب المحطات يتقاضون مبالغ بغير وجه حق أدرجوها في خانة «التأمين»، فهم طلبوا عند البدء بتركيب العدادات أموالاً قالوا إنها لـ «التأمين» وتراوحت بين ١٠٠ إلى ٢٠٠ دولار؛ وهذا المبلغ جمعه وأبقوه في حساباتهم طوال مدة اشتراك المستهلك، وفي حال قرار الأخير عدم الاستمرار بالاشتراك، كان أصحاب المولدات لا يُعيدون المبلغ إلى صاحبه.

وإلى ما سبق، هناك استغلالاً مالكي المولدات لأزمة العملة اللبنانية وانهيارها في مقابل الدولار الأميركي. فالوزارة تحدّد سعر الكيلوواط بالليرة اللبنانية وتترك للبلديات وضع سعر صرفٍ وسطي للدولار في مقابل الليرة، لكن أصحاب المحطات يحسبون فارق السعر ويتقاضونه من المشتركين. يعني لو كان المبلغ الوسطي ٨٠ ألف ليرة، ووقت قبض الفاتورة سجّل الدولار ١٠٠ ألف ليرة في السوق السوداء، فإنهم يتقاضون فاتورتهم بزيادة ٢٠ ألف ليرة عن كل دولار، علمًا أن بعض أصحاب المحطات اعتمدوا الأمر بالرغم من أنهم يتقاضون الفاتورة بالدولار «الفريش». ومن يعترض من المستهلكين ينال نصيبه بقطع التغذية. وهذا الأسلوب دفع الكثير من المشتركين والبلديات إلى المطالبة باعتماد تسعيرٍ بالدولار للكيلوواط حتى لا يتكبدوا نفقاتٍ إضافية.

كذلك، فإن تجار الكهرباء يربحون بطرقٍ أخرى مختلفة، إذ يحاسبون المُشترك على ٥ أمبير في حين أن المعدل الوسطي لمصروفه قد يكون نحو ٣,٥ أمبير. وتالياً يوقر مالك المولد ١,٥ أمبير يبيعها لشخصٍ آخر، وبهذه الحسبة ترتفع أرباح تجار المولدات.

وفي السياق نفسه، يؤكد عاملون في القطاع أن أصحاب المحطات لا يمكن أن يخسروا على الإطلاق، فهم لم يتركوا حيلة أو وسيلة إلا اعتمدها لجني المزيد من الأرباح. ويقول أحد العاملين بالقطاع: «لو كنا نخسر لكان أصحاب المحطات أقفلوا

مصالحهم وذهبوا إلى بيوتهم، هذه التجارة منجم ذهب، ومن يدعي الخسارة كاذب». ويستطرد أن مالك إحدى المحطات كان عرض منذ مدة إنشاء محطة موحدة ونموذجية وذات قدراتٍ عالية لإنتاج الكهرباء، لكن الفكرة حوربت من قبل المستفيدين من الوضع الراهن. وهنا يُطرح السؤال: كيف يمكن لمجموعة أشخاص حل مشكلة الكهرباء في الضاحية، في حين تعجز دولة بأكملها عن ذلك؟

إن الأرباح الطائلة التي يحققها مالكو المحطات الخاصة في الضاحية يقابلها مكاسب للقطاعات ذات الصلة كتجارة المحروقات، إذ يتراوح مصروف مولدات محطات الضاحية من مادة المازوت بين ١٢٠ إلى ١٥٠ مليون دولار في السنة تقريباً، تزيد أو تنقص عن ذلك بحسب ساعات التشغيل، يضاف إليها نفقات الزيوت والصيانة. ويمكن تخيل حجم الأرباح التي يجنيها تجار المحروقات والزيوت الصناعية من استمرار هذا القطاع في الخدمة.

### خارجون على القانون

إن أبرز سؤالٍ قد يتبادر إلى الذهن هو: كيف يمكن لدولة أن تخصص قطاع الكهرباء خارج الأطر القانونية وتحافظ من خلال المراسيم والقرارات الوزارية التنظيمية على عمل أصحاب المحطات فيما هم يمارسون نشاطاً لا شرعياً؟

وفي إطار الإجابة، أوضح مصدر في وزارة الاقتصاد رفض ذكر اسمه، أن الدولة لا تعتبر بيع الكهرباء بهذه الطريقة قانونياً، لكنها مضطرة للتعامل مع هذا القطاع حمايةً لحقوق المواطنين. والأمر نفسه ينسحب على البلديات التي لم تر يوماً ما يقوم به هؤلاء عملاً شرعياً، لكن حاجة الناس إلى الطاقة شكّلت عاملاً ضغطاً على المؤسسات الرسمية للاعتراف بالقطاع، بحسب ما قال المصدر نفسه.

### مكامن القوة

تصر البلديات التي تعمل في نطاقها المحطات الخاصة، على أن لا علاقة للسياسة بالقطاع، وأن لا تغطيةً سياسية من أي جهة لأي صاحب مولدٍ مخالفٍ مهما علا سقفه لا من «حزب الله» ولا حركة «أمل». وتستدل على ذلك بأنها لم تتلق أي مراجعةٍ عملية أو فعلية في هذا الخصوص من أي مسؤول في الثنائي الشيعي. لكن الواقع العملي لهذا القطاع يشير إلى عكس تلك الادعاءات، بحيث يمكن الاستناد إلى مجموعة من المعطيات لتأكيد نفوذ أصحاب المحطات الخاصة، وذلك من خلال:

### أولاً: الملكية: ذوو قربي وولاءات حزبية

بطبيعة الحال، وبفعل السيطرة الأمنية والسياسية الواضحة للثنائي الشيعي على منطقة الضاحية الجنوبية، فإن كل العاملين في قطاع الكهرباء الخاص في الضاحية، هم من الموالين لأحد طرفي الثنائي الشيعي «حزب الله» و«حركة أمل»، أو أقرباء لمسؤولين في «الثنائي الشيعي». ويبرز على سبيل المثال لا الحصر، أشقاء الأمين العام لـ «حزب الله» السيد حسن نصرالله، جعفر ومحمد وحسين الملقب بجهاد الحسيني (اسم حركي)؛ إذ يمتلك أحدهم محطة لكنها ليست مُسجلة باسمه، فيما يعمل الثاني باسمه، والثالث باسمه الحركي. وكذلك عامر دمشق، ابن شقيق المرافق الشخصي لرئيس مجلس النواب نبيه بري، بالإضافة إلى رجل الأعمال الإيراني مسلم بيشر الذي يمتلك أكثر من محطة في نطاق بلدتي حارة حريك والغبيري. وهناك أقرباء لنواب سابقين ومسؤولين أميين وحزبيين، فيما يتوزع العاملين في المحطات أيضاً بين الفريقيين، كمحطة «الهادي» التي كان يديرها رائد حمزة، وهو شقيق صاحبها رفعت حمزة، وكان رائد من عناصر «الحزب» قبل أن يغادر إلى الخارج.

وعلى الرغم من أن غالبية أصحاب المحطات يؤكدون أنهم لا ينتمون تنظيمياً لأي من الحزبين الشيعيين، إلا أن وجودهم وعملهم يتم برعاية سياسية واضحة، ربما لأن قوتهم بلغت حدًا لم يعد بمقدور أي من «الثنائي» أن يسيطر عليها، خصوصاً أن أصحاب المحطات التي تمتلك أكثر من ألف مشترك، وصولاً إلى أربعة آلاف مشترك هم من عائلات: نصرالله، المقداد، الحاج حسن، دمشق، حجازي، جابر، زعيتر، البعلبكي، سبيتي، بزي، علوية، حرب، شكر، المولى، شمس، السبلاني، السباعي، السيد، الحركة، بيلون، المستراح، درويش، عيسى، ضيا، الدعبول، البرجاوي، مراد، محمود، حمود، القهوجي، شجاع، حيدر، الخنساء، حمية، عكوش وعواد.

وهكذا فإن العديد من المحطات يملكها أشخاص من أبناء عائلات المنطقة والعشائر خصوصاً في نطاق بلدية برج البراجنة

وفي مناطق الأطراف غير الخاضعة لنطاق الاتحاد يمارس الحزب نفوذه لدى البلديات الأخرى من أجل فرض واقع خاص يتعلق بالضاحية.

٢- استخدام الحزب لسياسة العصا والجزرة، فهو بحكم انتشاره في مناطق عمل المولدات يتحكم بالميدان، أما الجزيرة فكانت «المازوت الإيراني»، إذ منح كميات منه، إلى بعض أصحاب المحطات بأسعارٍ بالليرة اللبنانية، وبثمن الكلفة، كي يحافظ على القطاع. وبرز دوره في هذا الأمر فاعلاً في ظل انقطاع المادة من الأسواق اللبنانية، ففيما كانت مناطق أخرى غارقة في الظلام، تمكن الحزب من إنارة الأماكن التي يسيطر عليها. وذلك مع الإشارة إلى أنه تم احتكار كميات أخرى من قبل بعض مسؤوليه وقد بيعت لاحقاً بأسعارها المعتمدة في السوق السوداء.

٣- تدخل الحزب في الخلافات والإشكالات المسلحة أحياناً، بين أصحاب المحطات بالطرق «الحببية» والتوفيق في ما بينهم.

٤- تغاضي الحزب عن «الكاتونات» التي أوجدها هؤلاء في الضاحية إذ قسّموا مناطق النفوذ في ما بينهم بطريقة المربعات الأمنية نفسها التي يعتمدها هو. وبات لهم مناطقهم التي يتحكمون فيها ويجبرون المواطنين على الخضوع للشروط التي يحدونها.

٥- تجاهل الحزب في بعض الأحيان للمشكلات التي قد تنشأ بين هؤلاء بطريقة غض النظر عما يجري على الأرض باعتبارها إشكالاتٍ فردية.

٦- الغطاء الذي يؤمنه الحزب لأصحاب المولدات، إذ لا يمكن لأي جهاز أمني تابع للدولة اللبنانية أن يحاول تنفيذ القانون فيها أو إجراء المداهمات من دون إذن مسبق منه، بحيث يشترط أن تتم أي مداهمة أو ملاحقة قانونية أو أمنية بالتنسيق معه، وهذا ما يمنح المطلوبين فرصة للتواري عن الأنظار.

ما في شي من قيمتك  
برنامج هدايا اشتراك الهادي  
لمشتركينا الكرام:

إشتراك الهادي  
#اتصال\_حدك  
AL HADI POWER STATION

\* خصم الـ 20%  
مستمر خلال شهر 5  
على صرف الكيلو واط

\* مقطوعة اشتراك  
الـ 5 امبير 55.000 ل.ل.  
لأجر السنة

سيتم إعادة توزيع الغاز  
ابتداءً من 2020/5/7  
ولغاية 2020/5/15

سيتم إعادة توزيع  
صناديق مياه معدنية  
ابتداءً من 2020/5/27  
ولغاية 2020/5/31

سيتم توزيع شوال بطاطا  
ابتداءً من 2020/5/16  
ولغاية 2020/5/23

بسبب التعبئة العامة خليك بالبيت ونحن منوصلك الهدية لعندك  
اتصل فينا على الرقم التالي 03-008839

المصدر: صفحة اشتراك الهادي على الفيس بوك

### سيطرة «حزب الله» على المنظومة: المفهوم والإطار العملي

إنّ العلاقات التي نسجها مالكو المحطات مع القوى السياسية في الضاحية والجهات الرسمية، وكذلك انتماءاتهم وصلات القربى بينهم ومسؤولين رسميين وحزبيين، وما يمتلكونه من قدرة على جمع البيانات، بالإضافة إلى كونهم حاجة اجتماعية واقتصادية، تُغرد في سرب الأحزاب السياسية المسيطرة. ويتنوع «أصحاب الاشتراكات» بين موالين لـ«أمل» في شوارع محدودة في بلدة الغبيري، وبعض العشائر التي توالي الحركة وتتحصن بالعرف العشائري عند حدوث أي إشكال أو اشتباك. وفي المقابل يهيمن «حزب الله»، بفعل سيطرته الأمنية والسياسية على قرار ضاحية بيروت الجنوبية، على ملف «أصحاب الاشتراكات» في باقي أنحاء الضاحية، ويتحكم بملف الكهرباء الخاصة، خاصة أنه يمتلك أجنحة عسكرية وأمنية، بالإضافة إلى منظومة سياسية متكاملة ولجان للعمل الاجتماعي والبلدي. وهكذا كان بديهياً أن يكون له أهداف عدة من وراء المحافظة على هذا القطاع، وحمايته بطريقة أو بأخرى، وذلك للأسباب التالية:

١- حاجة الحزب الماسة إلى القطاع لتأمين الكهرباء لقاعدته الشعبية، وفي الوقت نفسه، تكريس فكرة عجز الدولة اللبنانية وتقصيرها في الاهتمام بأمور رعاياها في المناطق التي يسيطر عليها.

٢- إن امتلاك أصحاب المحطات للمعلومات حول المستهلكين، يُعد أمراً حساساً جداً، وتالياً فإن للحزب هدفه بعدم تسربها إلى جهة خارجية، كذلك هو بحاجة إلى أصحاب المولدات كمصدر للمعلومات حول المقيمين في ضاحية بيروت الجنوبية واستخدام بياناتهم الشخصية وعناوينهم الكاملة بالطرق التي يراها مناسبة.

٣- اعتماد الحزب على هؤلاء في تسيير أمور قطاع أساسي يحتاج إلى إمكانات لوجستية كبيرة كانت لتعيقه عن أدوار كثيرة إذا ما أراد أن يشرف عليه بشكل مباشر.

٤- هروب الحزب من تملك هذا القطاع تنصلاً من الأكلاف الاقتصادية والمالية الهائلة، ومنعاً لـ«الإحراج» فاعتمد على جهات خاصة هشة تحقق غايتها من دون أن تترك تداعيات سلبية عليه.

٥- يولي الحزب أصحاب المولدات أهمية خاصة فهم جزء من قاعدته الشعبية، فهذا القطاع يؤمن فرص عمل مهمة لأبناء المنطقة، وتالياً يخفف ذلك عنه المزيد من الأعباء الاقتصادية التي قد يتكبدها في حال زوال هذا المرفق.

٦- يحتاج الحزب إلى أبناء العشائر من مالكي المولدات والذين يمكن الاعتماد عليهم في حل بعض المشكلات التي قد تحدث في المنطقة، ويكونون طرفاً فيها. لذلك، فإن الحزب يتكلم على ذريته الدائمة وهي أنه لا يرغب في الدخول في أي مواجهات من أي نوع كانت مع أبناء العشائر فيترك لهم الأمر ليعملوا على تسوية المشكلات.

لكن كيف عمل «حزب الله» على تحقيق غايته وفرض سيطرته على مالكي المولدات، وذلك برغم نفيه المتكرر لهذا الأمر. يبرز ذلك، بحسب بعض العاملين في القطاع، من خلال:

١- استغلال غطاء العمل البلدي من خلال مكتب «العمل البلدي» الذي يترأسه الدكتور محمد بشير في الحزب، واتحاد بلديات ضاحية بيروت الجنوبية الذي يسيطر عليه الحزب.

والمريجة وتحويطة الغدير. وهذا إن دل على شيء، فإنما يشير إلى أن مالكي المحطات الكهربائية الخاصة في الضاحية الجنوبية يتمتعون بنفوذ كبير مستندين في ذلك إلى ولاءاتهم وانتماءاتهم السياسية والعشائرية، وصلة القربى التي تربطهم بالمسؤولين الحزبيين والأمنيين.

### ثانياً: تسميات المحطات الكهربائية الخاصة ودلالاتها

إذا كانت بداية محطات الكهرباء الخاصة انطلقت في الضاحية كمبادرات فردية في ظاهرها، فإنها في مضمونها لم تكن بعيدة من العمل السياسي والحزبي، وهو الطبة المخفية أو العقرب الذي يحرك ساعة هؤلاء، خصوصاً أنه يمكن استنباط ذلك التأثير من خلال التسميات التي أطلقت على محطات إنتاج الكهرباء.

بحكم الجو العام لضاحية بيروت الجنوبية، وفي ظل تنامي سطوة «حزب الله»، وبدرجة أقل «أمل»، وجد مالكو المولدات ضالتهم في اختيار أسماء زانة لمحطاتهم الكهربائية. انتقوها بعناية لتتوافق مع المظلة السياسية بما تتضمنه من أيديولوجيا دينية، وذلك في إشارة إلى التوجهات الحزبية لبعضهم. وتركز هذا الأمر في نطاق بلديتي حارة حريك والغبيري حيث السيطرة كلية للحزب. ففي الحارة كانت اشتراكات: النور، الهادي، الصادق، الفجر، الرضا، الأنوار، العهد، الولاية، الأيتام، الضاحية. أما في الغبيري: النور، الجهاد، حي الجامع، السراج، الأمل، الضياء، المختار. وفي مناطق أخرى من الضاحية كالأطراف وُلد اشتراك «الرضوان»، والاسم مشتق من تسمية فرقة الرضوان في «حزب الله» واللقب العسكري لقائده عماد مغنية. وهنا يجب التمييز بأن بعض أطراف الضاحية كمنطقة الجاموس والكفاءات والليلكي واللسان تيريز وحي الأميركان على سبيل المثال، مناطق تابعة عقارياً لبلدية الحدث بالاسم، مع سيطرة فعلية لـ«حزب الله» عليها. وثمة مناطق أخرى كحي السلم مثلاً تابع عقارياً لبلدية الشويفات، دون أن يكون لها تأثير عليها. كما يسيطر الحزب سياسياً وأمنياً بشكل كامل في بلديتي الغبيري وحارة حريك ويتحكم بشكل كامل ومنفرد على «اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية» الذي يتشكل من البلديات التي يهيمن عليها الحزب، وهي حارة حريك، برج البراجنة، الغبيري، المريجة وتحويطة الغدير والليلكي، وهو يتابع ويرعى قطاع المولدات الكهربائية في مناطق الضاحية.

إدًا، ومن خلال العودة إلى التسميات الواردة أعلاه، يظهر بوضوح لا لبس فيه، أن مالكي المحطات الكهربائية، كانوا يدركون جيداً حاجتهم إلى مظلة سياسية يعملون تحتها، وفي سبيل ذلك جاء اختيارهم لأسماء تحمل بُعداً دينياً وحزبياً، كان الهدف منه تقديم أوراق اعتماد لدى «حزب الله» ليتمكنوا من ممارسة أعمالهم. فالأسماء المشار إليها واضح أنها اختيرت على أساس ديني خصوصاً بعض الأئمة كالصادق نسبة إلى جعفر الصادق، والهادي تيمناً بالإمام علي الهادي، والرضا من وحي الإمام علي الرضا. كما اختيرت مسميات أخرى من القرآن كـ«الفجر، والعهد»، وحمل سواها طابعاً مذهبياً كـ«الولاية»، في إشارة إلى ولاية الفقيه. فيما انتقى قسم إضافي من المصطلحات التي يُطلقها «حزب الله» على مؤسساته من قبيل النور، السراج، والأنوار، والمنار، الأيتام، والرضوان.. إلخ.

كذلك هناك إعطاء غطاء لهذه الاشتراكات يجسدها بعض الأعمال الخيرية والذي يقوم به اشتراك الهادي في شهر رمضان، وإعلاناته على وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعطي له وسواه «عصمة» اجتماعية دينية، تسمح بمتابعة الأعمال التجارية والمالية.

وفي المقابل، لجأ البعض إلى استغلال كينيتهم العشائرية كالمقداد وحجولا والحج حسن وطليس وناصر الدين ويزيك. أما آخرون فاعتمدوا على أسماء عائلاتهم والغطاء السياسي معاً (الهادي وزعيتر) الذي يؤمنه أحد أطراف الثنائي الشيعي، لفرض وجودهم وتسيير عملهم. ويُلاحظ أن معظم أبناء العشائر يعملون بغطاء سياسي من «أمل» فيما باقي العائلات الجنوبية موزعة الانتماء أو الولاء بين طرفي الثنائي.

### ثالثاً: البيانات الشخصية

لدى ممارستهم عملهم، وتحت شعار عدم ضياع حقوقهم، جمع أصحاب المحطات «داتا» خاصة بهم حول المشتركين ببياناتهم الشخصية وأعدادهم وعناوينهم، تُقدّم طوعياً إلى اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية وبلديات المنطقة والجهات النافذة التي ترعى هذه الاشتراكات والبلديات من دون الحاجة للرجوع إلى أصحاب العلاقة.

### تعميم

بتاريخ 2018/12/3 صدر عن وزارة الطاقة والمياه القرار الذي قضى بتحديد السعر العادل لتعريفات المولدات الكهربائية الخاصة عن شهر تشرين الثاني على الشكل التالي:

• سعر الكيلو واط الواحد 432 ل.ل بحيث يصبح الاشتراك للمشاركين بالعدادات على الشكل التالي:

قدرة 5 أمبير 15,000 ل.ل + المقطوعة x 432 ل.ل عن كل كيلو واط

قدرة 10 أمبير 23,000 ل.ل + المقطوعة x 432 ل.ل عن كل كيلو واط

قدرة 15 أمبير 30,000 ل.ل + المقطوعة x 432 ل.ل عن كل كيلو واط

تضاف 5,000 ل.ل على الشطر الثابت من تسعيرة العدادات لكل 5 أمبير إضافي

• لم تصدر تسعيرة الديجوتير

لذلك تدعو بلديات الضاحية الجنوبية أصحاب المولدات الالتزام بالتسعيرة أعلاه وفي حال المخالفة يرجى من المواطنين تبليغ مصلحة حماية المستهلك على الرقم 1739، حيث سيصار إلى ملاحقة المخالف أمام القضاء المختص ووزارة الإقتصاد وإزالة أو مصادرة المولد.



وفي الخلاصة، فإن «حزب الله» تمكن بطريقة أو بأخرى من المساهمة في ترسيخ أسس كيان «منظومة المولدات» لحاجته إلى خدماتها في جذب قاعدته الشعبية، ذلك أن المعادلة واضحة جداً، فالحزب لا يمتلك قطاع المولدات الخاصة، لكنه فرض هيمنته عليه من خلال إيكال المهمة إلى اتحاد بلديات الضاحية الجنوبية. وحين ندرك أن الاتحاد عملياً مكون من مجالس تناصر الحزب، تصبح الصورة جلية، فهو يمارس نفوذه على القطاع من خلف ستار البلديات. وتالياً، فإن هذا الأمر، بالإضافة إلى كل العوامل السابقة، مكّنه من السيطرة على قطاع الكهرباء في ضاحية بيروت الجنوبية. وكما سبق، فإن الحزب يحتاج إلى هذا القطاع كعنصر أساسي في «دويلته»، فمن دونه تغرق قاعدته الشعبية في الظلام، وبذلك حافظ عليه وخدمه بـ«أشعار عيون» حتى لا يقع المحظور وترتفع صيحة «الأهالي»، إن هم حرموا من عنصر الإنارة. فهل يعقل أن يتم بناء منظومة كهرباء متكاملة بطريقة لا قانونية ولا شرعية وتمارس كل تجاوزاتها وفسادها من دون غطاء سياسي يؤمنه الحزب المسيطر على المنطقة وتوجد فيها مربعاته الأمنية والعسكرية ومؤسساته الصحية والاجتماعية والترابوية؟

# الثنائي الشيعي ومحاولات الإمساك بـ«الساحات» الفلسطينية (١) جنوباً: مخيماً صيدا

كريم حمادة



محددة، واحدة مع منظمة التحرير، والثانية مع التحالف السوري، وهما أقرب للتعاون مع جهات لبنانية إسلامية.

ويُنظر إلى حي البركسات كعمق لحركة «فتح»، وفيه لجنة شعبية معتمدة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية. لكن في هذا الحي تبرز عائلات مثل آل عثمان، وهي تضم أفراداً ينتمون إلى «فتح»، جماعة «اللينو» و«سرايا المقاومة» الملتحقين بـ«حزب الله». وهم يتعايشون في ما بينهم استناداً إلى العلاقة العائلية.

ويسيطر على مخيم الطوارئ «جند الشام»، «فتح الإسلام» و«عصبة الأنصار»، وكلها مجموعات إسلامية متطرفة على علاقة مع قوى لبنانية مختلفة أمنية وسياسية. ويمكن القول إن تلك المجموعات تتحرك بناء على الطلب من قوى أمنية لبنانية.

إن هذه الصورة المبسطة لواقع مخيم عين الحلوة تُظهر التباينات بين الأحياء، وقد تحوّل كل منها إلى مخيم له خصوصيته وسياسته وعلاقاته مع الخارج اللبناني.

ومنذ أشهر شهدت مدينة صيدا اجتماعات بين قوى سياسية لبنانية، أبرزها «حزب الله» وقوى فلسطينية من الأحياء والقواطع، ما يؤشر إلى التعايش بالمفروق مع الوضع الفلسطيني. ومن خلال تلك الاجتماعات يحاول «حزب الله» مد يد المساعدة لتلك الجماعات التي يعاني بعضها من مشكلات مع السلطة اللبنانية. وهناك مثال على ذلك يتعلق بلجنة فاقد الثبوتية التي يواجه أفرادها مشاكل مع الأمن العام اللبناني والقوى الأمنية الأخرى والقضاء المدني والشعري، ويسعى الحزب للتدخل لحل بعض القضايا.

ومن الاستخدامات التي تجري للواقع الفلسطيني، ذكر أحد الناشطين أن أحد الإسلاميين البارزين من حي الصفصاف اتصل بالفلسطيني خ. ن.، وهو على علاقة بـ«حزب الله» للقيام بوساطة للإفراج عن ثلاثة موقوفين لدى الأجهزة الأمنية بمشكلات عادية. وكان أحد الشروط للاضطلاع بالوساطة، أن يتحوّل الموقوفون مخبرين في مخيم عين الحلوة للطرف السياسي الذي سيتولى التدخل للإفراج عنهم.

ويُذكر أن بعض الفلسطينيين شاركوا إلى جانب «حزب الله» في معارك عبرا في حزيران ٢٠١٣ في مواجهة الشيخ أحمد الأسير. وأصيب أحد اللاجئين الفلسطينيين في المواجهة، وكان مقاتلاً مع «حزب الله»، وهو يقيم حالياً خارج المخيم ولا يستطيع الدخول إلى الحي حيث تعيش عائلته الكبرى.

كما تمكن الإشارة إلى أن أشخاصاً من مجموعات إسلامية متطرفة على علاقة مع أطراف لبنانيين و«حزبيين» يسعون لإقامة تيار فلسطيني يمكن الإمساك به واستخدامه وصولاً إلى السيطرة على المخيم. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من أفراد لجان القواطع وناشطين يعلنون عن العلاقة مع «حزب الله» تحت شعار المقاومة والحاجة إلى بعض الخدمات الرسمية في الدولة اللبنانية.

ضمن المخيمات الفلسطينية في صيدا، علاقات مطردة وقوية بين «حزب الله» ولجان الأحياء والقواطع والجماعات والجمعيات الفلسطينية على مختلف أنواعها وأشكالها، من سياسية وثقافية ورياضية ودينية. ويُعتبر مسؤول قطاع صيدا في «حزب الله» الشيخ زيد ظاهر، مرجعاً أساسياً في الساحة الفلسطينية في مخيمات صيدا، يزوره الجميع ويتعاونون معه، وله «مؤنة» شديدة، على كل الفصائل والجماعات في المخيمات الفلسطينية في صيدا.

## مخيم عين الحلوة

مخيم عين الحلوة هو أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان. يعيش فيه أكثر من ٥٥ ألف شخص، بينهم أكثر من سبعة آلاف مصنفين من قبل «الأونروا» كحالات عُسر شديد. وقرب مخيم عين الحلوة، وإثر الزلزال الذي أصاب مدينة صيدا عام ١٩٥٦، أنشئ مخيم الطوارئ الذي يضم نحو ٣٠٠ عائلة فلسطينية متفرقة.

ويضم مخيم عين الحلوة فصائل منظمة التحرير إلى جانب المنظمات المرتبطة بالنظام السوري، حركة «حماس» و«الجهاد الإسلامي»، وتنظيمات ومجموعات إسلامية متطرفة تنشط برعاية إقليمية ولبنانية.

وتالياً صار المخيم مساحة نزاع شبه مستمر بعد تفكك وحدته ومحاوله إقامة كل مجموعة علاقاتها اللبنانية الخاصة بها. وخير مثال ما حصل خلال شهر آذار الماضي. إذ أقدم عضو «عصبة الأنصار» خالد جمال علاء الدين المعروف باسم «الخميني» على قتل العنصر في قوات الأمن الوطني في المخيم محمود زبيدات، وذلك بحادث فوري وغير مخطط له. وتأخرت عملية تسليمه إلى قوات الأمن الوطني من قبل «عصبة الأنصار»، ويقال إن الإبطاء في ذلك يعود إلى المعلومات التي يعرفها عن فصيلة ونشاطه، وعلاقاته خارج المخيم، وهذا ما أثر على الوضع الداخلي في «عين الحلوة»، ودفع قوى خارجية للتدخل خوفاً من الانفجار الممكن داخل المخيم. ولوحظ يومها السعي الدؤوب من قبل حركة «أمل» للتوسط لحل المشكلة بتسليم المطلوب، في حين أن سلوك «حزب الله» كان اللامبالاة تجاه الموضوع.

قديمًا وحدت البندقية الفلسطينية، وخصوصاً خلال الحروب الأهلية، القرار في المخيم. وكانت السلطة الأساس تعود إلى «الكفاح المسلح» بصفته الجهاز الذي يشرّف على أمن المخيم والمقيمين فيه، في حين أن إدارة عمل المخيم كانت تحت إشراف اللجنة الشعبية المعينة من منظمة التحرير الفلسطينية، وإلى جانبها لجنة أخرى تتبع قوى التحالف التي توالي النظام السوري. لكن اليوم تحوّلت إدارة المخيم إلى لجان أحياء وقواطع تسيطر قوى محددة على كل منها، حتى أن تلك اللجان تنسج علاقاتها مع الخارج وفقاً لما تراه من مصالح الحي وأهله.

ففي حي حطين هناك لجنة تضم خليطاً من الانتماءات السياسية من «فتح» إلى الإسلاميين، ويرأسها علي أصلان، وهو فلسطيني مستقل أقرب إلى الإسلاميين المعتدلين.

أما اللجنة الشعبية في حي اللويبة فهي بإشراف «فتح» وجماعة «اللينو»، وهو مسؤول التيار الإصلاحي في الحركة والذي أنشأه محمد دحلان المطرود من «فتح» والمقيم في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتميز بعلاقات مع مختلف ألوان الطيف اللبناني أمنياً وسياسياً نادراً ما تشهد توترات أمنية.

وفي حيي عرب وأبو شوشة، وعلى الرغم من وجود جماعة «اللينو» فيهما أيضاً، فإن معظم المقيمين فيه يدينون بالولاء لـ«حماس»، وهي الحركة التي تسعى، ومن خلال علاقاتها الإقليمية مع قطر، تركيا وإيران، والعلاقات اللبنانية الداخلية مع «حزب الله» والمجموعات الإسلامية، إلى إيجاد تيار سياسي بديل من منظمة التحرير الفلسطينية.

أما في حي الزيب، فلا وجود لأي إطار يهتم بأهله، إذ يشهد نزاعاً مستمراً بين آل خليفة وقلباوي. ويُذكر أن أفراداً من العائلة الأولى وغيرها غادروا المخيم إلى العراق للقتال إلى جانب مجموعات إسلامية متطرفة من خلال تسهيلات أمنية، محلية وأقليمية، ويتوزع أهله على مكونات سياسية مختلفة.

الوضع في صفوريه مختلف تماماً، فالإلى جانب اللجنة الشعبية، هناك مجلس شوري، ويضم الإطارات وجهاء وكبار عائلات صفوريه، بصرف النظر عن الانتماء السياسي.

بعد إنهاء ظاهرة بلال بدر في حي الطيري، وهو الإسلامي الذي حظي بدعم عسكري وأمني من «حماس» و«أنصار الله»، أنشئت لجنة شعبية تضم عدداً من المستقلين الفاعلين.

ويشكل حي الصفصاف معقل المجموعات الإسلامية المتشددة، وعلى رأسها «عصبة الأنصار»، وإلى جانبه «عرب زبيدة».

وفي طيبة وعقبرة لجنتان كل منها تدين بالولاء لجهة سياسية

لا يخفى على الجميع أنه بعد نهاية الحرب الأهلية انقلب الوضع الفلسطيني عما كان مع انطلاقها من سيطرة ونفوذ فلسطيني في المناطق الشيعية، إلى نفوذ شيعي في المخيمات الفلسطينية، تمدد رويداً رويداً، تحت منظار وحياسة دمشق خلال فترة النفوذ السوري حتى عام ٢٠٠٥، والتدخل في الشأن الفلسطيني وإنشاء مراكز قوى بعده؛ وصولاً إلى هيمنة بدأت تتضح أخيراً للثنائي الشيعي ولا سيما «حزب الله»، و«مؤنة» لمسؤول الملف الفلسطيني في الحزب النائب السابق حسن حب الله على الفصائل المختلفة، من إسلامية متطرفة، إلى تلك التي كانت تدور في الفلك السوري وورثته، وصولاً إلى منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح»؛ وختامها باللقاءات والمجاملات والتنسيق مع «السفارة الفلسطينية» وسفيرها المخضرم أشرف دبور.

في الجنوب اللبناني خمس مخيمات للاجئين الفلسطينيين، اثنان منها في منطقة صيدا، وثلاثة في منطقة صور. وهي: مخيما عين الحلوة ومخيم المية ومية في منطقة صيدا، ومخيمات الرشيديّة، البض والبرج الشمالي في منطقة صور.

ولمخيمات الجنوب خصوصية فهي الأقرب إلى الحدود الفلسطينية، وعانت الكثير خلال الاحتلال الإسرائيلي ما بين عامي ١٩٨٢ و١٩٨٥. وخاضت حرب المخيمات خلال عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧ والتي قامت بها حركة «أمل» بقرار من النظام السوري. ومخيمات الجنوب تعيش حالة من الحصار الأمني اللبناني منذ عام ١٩٩١.

## وفي ما يلي الحديث عن مخيمات صيدا:

هي المخيمات التي أنشئت في منطقة صيدا وجوارها، وتتميز بتناغمها شعبياً مع محيطها، ولا سيما على الصعيد المذهبي وهي:

### مخيم المية ومية

على تلة تبعد نحو أربعة كيلومترات إلى الشرق من مدينة صيدا، تأسس المخيم المية ومية عام ١٩٥٤ على أطراف قرية المية ومية اللبنانية، على أرض خاصة مُستأجرة من أصحابها. يُشرف على مخيم عين الحلوة ومدينة صيدا. عدد سكانه حالياً لا يتجاوز الثلاثة آلاف شخص، كان معظمهم يعمل في قطاع البناء. أصابه خلال الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي دمارٌ وخراب، وتحوّل إلى قاعدة أساسية لتنظيم «أنصار الله» الذي ترأسه جمال سليمان، الضابط في حركة «فتح» الذي انشق عنها في أواخر الحرب الأهلية ملتحقاً بـ«حزب الله» والنظام السوري، ولقي الدعم الكامل من الحزب. ومن أبرز قياديين الفصيل الأخير الفلسطيني ماهر عويد.

وكانت قرارات هذا التنظيم وتحركاته تتم وفق الخطط العامة لـ«حزب الله» في المنطقة. وقد سعى التنظيم إلى السيطرة على جميع المجالات في المخيم المذكور وتجميع القوى الفلسطينية الأخرى وصولاً إلى إحكام قبضته الكاملة على المخيم لأشهر بعدما نجح بمعارك عسكرية في مواجهة القوى الفلسطينية الأخرى، وقتل عدداً من أهالي المخيم والمنضوين في فصائل فلسطينية أخرى، ولا سيما «فتح». وخلال فترة سيطرته على مخيم المية ومية، فرض سلسلة من الممنوعات السياسية والثقافية والاجتماعية وأخذ عدداً من القرارات الأمنية التي تتيح له الإمساك التام بالمخيم، مستنداً إلى الدعم الكلي من «حزب الله». لكن ذلك لم يستمر إذ عادت قوى منظمة التحرير الفلسطينية إلى السيطرة مجدداً على المخيم عسكرياً وأبعدت عناصر «أنصار الله» عنه، فلجأ قسم منهم إلى مخيم عين الحلوة. أما زعيم التنظيم جمال سليمان فقد أخرج من المخيم عبر «حزب الله» الذي تولى إبعاده إلى سوريا، وإن يكن ذلك لا يعني غياباً كاملاً لعناصر «أنصار الله»، إذ بقي له عددٌ من المناصرين الذين لا يقومون بأي نشاط علني أو بارز.

وقد تولى ماهر عويد زعامة الفصيل بعد إبعاد سليمان، ويُقال إنه تنحى عن المسؤولية مؤخرًا ليُمسك بها إبراهيم أبو السمك الذي يرتبط بعلاقة وثيقة بـ«حزب الله» وأجهزة أمنية لبنانية. وقال أحد المصادر إنه زود بلال بدر بالأسلحة اللازمة عند اشتباكه مع قوات الأمن الوطني في مخيم عين الحلوة قبل سنوات قليلة، وبدر هو الذي افتعل حوادث في مخيم عين الحلوة أدت إلى خراب حي الطيري فيه.

# قضايا وآراء

خالد العزي



المصدر: موقع مجلس النواب

ومما يظهر أن «حزب الله» لم ينتبه لما يحدث من تحولات في الإقليم وإيران، فهو لا يزال يمارس توجهات تدل على الارتباك، بعدم الأخذ بعين الاعتبار للتحوّل في الموقف الإيراني في علاقته الجديدة مع السعودية القائمة على عدم التدخل بشؤون الدول الأخرى.

## الحزب يغرد بعيداً عن التوافق الجديد

منذ إعلان الاتفاق الإيراني - السعودي، حاول الحزب التمرّس وراء كلمة «لا» من خلال تصرفاته، التي أظهرت ارتباكاً من الانفتاح السعودي الإيراني، فكان موضوع السماح باستخدام مناطق الجنوب لإطلاق صواريخ فلسطينية نحو الداخل الفلسطيني، مما دفع بوزير الخارجية الإيراني عبد اللهيان بالوصول إلى لبنان والطلب من الحزب التهدئة، ولم تنته القصة، حتى أعلن الحزب عن مناوآتٍ في عرمتي، وهي خارج الحزام الأمني للقرار الأممي ١٧٠١، وأعلن عن مناوأة اخرى تتمثل بالتدريب على المسميات في سلسلة جبال لبنان الشرقية. وكذلك خطف المواطن السعودي الذي «انثُر» من الخاطفين في منطقة القصر القريبة من القصور السورية، بعد فرار عدد منهم إلى الجهة السورية المقابلة، وأخيراً وليس آخراً منع الإعلامية فجر السعيد من الدخول إلى مطار بيروت لأسباب واهية، ودون التنسيق مع السفارة الكويتية، بالإضافة إلى الحملة الإعلامية التي تشنها وسائل الإعلام الموالية للحزب على دولة الإمارات العربية، على خلفية اعتقال خلية لبنانية كانت تعمل في الإمارات وترحيل العديد منهم بعد التحقيقات.

بالرغم من كل التصريحات العربية والدولية، يصر «حزب الله» على التمسك بشخص سليمان فرنجية، وهو يعلم بأنه يعطل بهذا الأمر ويعرقل وصول رئيس للجمهورية إلى بعدد، في محاولة لحل القضايا المعيشية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اللبناني، وبمن فيهم أبناء الطائفة الشيعية.

إذاً، الرسالة التي أبلغها «حزب الله» للموفد الفرنسي جان إيف لودريان بأن الحزب مُصّر على فرنجية، كأنه يقول «أو مرشحي أو لا أحد وحتى الحرب ممكنة». لكن الحزب تناسى بأن هذا الموقف المتحجر سوف يهيئ الساحة والحجة للذين يطالبون بالفدرالية وتقسيم لبنان اقتصادياً وإدارياً. يعني هذا أن الحزب أخذ الشيعة في حياتهم وشجونهم وعزلهم في مناطق تواجدهم كرهائن لقراره «الهمايوني»، فهل أخذ الحزب رأي الطائفة الشيعية التي يعتبر أنه يمثلها بهذه القرارات؟ وهل إغلاق الأبواب أمام الوصول إلى تسويات تناسب جميع أبناء الطائفة؟ حتى إيران قالت له بأنها لا تريد رئيس في لبنان يستفز السعودية.

الذهاب نحو مرشح ثالث سيكون لمصلحة الطائفة الشيعية ولبنان عامة، فهل أن التوافق على قائد الجيش هو الحل أم أن ما وراء الأكمة ما وراءها...؟

## القرار الشيعي المختطف لمصلحة الخارج ...

قوية تحميه، بغض النظر عن طبيعة الدولة التي يفكر بها.

الجميع في لبنان، بمختلف طموحاتهم ومشاربهم وانتماءاتهم الطائفية والمذهبية، بما فيهم الطائفة الشيعية، يريدون الانتماء إلى حضان الدولة، بينما

«حزب الله» يريد دولته الخاصة المرتبطة بولاية الفقيه والجمهورية الإسلامية في إيران، وهذا ما طرحه بالعلن قيادة الحزب.

الطائفة الشيعية بأغليبتها الصامتة والمغلوب على أمرها، ليست مع أسلوب الحزب بإدارة الدولة، فالطائفة الشيعية شريك أساسي منذ تأسيس الدولة، ولعب رجالها الدور الكبير في الاستقلال.

## الحزب يغرد خارج الاتفاق الإيراني - السعودي

الشيعية السياسية الحالية التي يحاول الحزب فرضها على الجميع هي ليست لمصلحة الشيعة أنفسهم، بل هي لمصلحة القوى الخارجية المؤتمر لها، فالإصرار والتمسك بـ«فرنجية» كمرشح أوحده، هو رهان على متغيرات من نسج خيال وتأمينات يحكى عنها في الصالونات والجلسات الخاصة، بأن أمريكا تحاول إنجاز سريع لتسوية مع إيران بشأن برنامجها النووي، وربما يعوّل الحزب عليها من جهة، محاولاً استغلال الموقف الفرنسي الطامح إلى الاستفادة من توظيف الرأسمال الشيعي في أزمته الاقتصادية، ورفع مستوى الشركات في إنتاج النفط والتصنيع في مجال الغاز اللبناني، وربما لاحقاً العراقي.

لكن عمليات التهديد والوعيد التي تمارسها وسائل إعلام الموالية والمقربين من «حزب الله» كرسائل للأخريين، بأن «انتخاب فرنجية أو الحرب الأهلية» بحسب ما قدّمه المحلل السياسي قاسم قصير على منصة سبوت شوت بتاريخ ٢٣ حزيران، لن تُجنى ثماره للعديد من الأسباب: - لأن ثقل «حزب الله» ليس كما كان في العام ٢٠١٦، وليس في وارد تكرار تجربة غزوات ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، ولا الأجواء تتيح له ذلك، والوضع الشعبي والحاضنة الشعبية لم تُعد ترى جدوى من هذه التصرفات في الوقت الذي تعاني فيه من أزمة اقتصادية ومعيشية، نأى الحزب بنفسه وبكوادره والمقربين عنها، وترك بيتته والبيئة الشيعية تضرب بها يمناً وشمالاً.

- الثقل البرلماني والموازنين النيابية والأوضاع الاقتصادية لم تُعد في صالح «حزب الله» لعقد صفقة يكون فيها دوماً المنتصر. فأجواء المصالحات في المنطقة تفرض على الحزب الالتزام بالمواقف الإيرانية الذاهبة للتسوية وتصفير المشاكل، والانفتاح الإيراني على السعودية والدول العربية لن يسمح للحزب بالمغامرة أو التهويل على الآخرين.

لا بد من القول بأن المزاج الشيعي بات مختلفاً كلياً عما كان عليه سابقاً، حتى إذا نظرنا إلى الانتخابات الأخيرة التي حصلت، وحاز فيها الثنائي على الأغلبية الساحقة من الفئة المقترعة، كان «حزب الله» شعاره الوحيد المحافظة على النواب الشيعية وعدم السماح بخسارة أي مرشح، وهذا يدق ناقوس الخطر القادم بالنسبة إلى «حزب الله»، ويتحول من سياسة الهجوم إلى الدفاع، لذلك يريد الحزب البقاء ست سنوات جديدة في القصر من خلال رئيس صديق وحليف و«مطواع» سيكمل مسيرة الرئيس الأسبق.

منذ انتهاء عهد الرئيس السابق ميشال عون بات الفراغ الرئاسي كحصان طروادة الحياة السياسية اللبنانية.

كل من الفرقاء يوظف الفراغ لمصلحته بفرض شروطه على الآخر ليأتي برئيس، أقل ما يمكن أن نسميه الشخص المُعتمد لهذا الفريق، أو ذاك الذي لم يرتق إلى فريق. فالثنائي الشيعي، ومن يلتحق به، يصر على فرض مرشح على كافة المكونات اللبنانية الأخرى دون الأخذ بالاعتبار هواجسهم ومصالحهم. ويعتبر «حزب الله» مرشحاً، الشخصية التي تحمي «المقاومة» من الأخطار المحدقة، وكان على لائحة الانتظار لسبب سنوات استجابة لطلب الحزب، وهو الذي يؤمن حماية المقاومة، ولكن لا أحد يعرف ماذا يعني «حماية ظهر المقاومة ومن من يحميها».

ثمانية أشهر مضت والقصر خال من الرئيس، رغم الانهيارات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والسياسية، والمواطن يدفع ثمنها يومياً دون الإكتراث بما يعانيه الشعب اللبناني من عوزٍ وانكشاف لكل مناحي حياته، والرهان من يصرخ أولاً من جراء سياسة عض الأصابع.

إن إصرار «حزب الله» على سليمان فرنجية والإمسك بموقف «حركة أمل» يعني بأنه مُصّر على السيطرة على ما تبقى من مفاصل الدولة، والذي سبق وأمسك بها في ظل الرئيس القوي الذي احتل القصر عام ٢٠١٦، بعد أن أبقى منصب الرئيس شاغراً لمدة سنتين ونصف السنة من أجل إيصال مرشحه إلى الرئاسة.

## التسوية الحقيقية بتنازل الأطراف لمصلحة لبنان

واليوم الحزب يمارس نفس الأسلوب من خلال تمسكه بمرشحه الذي لم يحصل على أكثرية برلمانية في الجلسة الثانية عشر، ولن يستطيع تأمينها، مما دفعه ليعطل النصاب في الجلسة الثانية. والتهديد بـ«التعطيل الدائم» أو الحوار مع الجميع على تسوية تؤمن لمرشحه الوصول إلى سدة الرئاسة كي يبقى هو الحاكم.

التسوية السياسية التي أتت بعد اتفاق أوباما - روحاني هي من صنعت التسوية عام ٢٠١٦ وليس الأطراف في لبنان، وكان تأثيرهم شكلياً في هذا الاتفاق، مما دفع بشخص الرئيس للإنقضاض عليها والخروج من التسوية.

منطقيًا، لا يمكن للحزب الإصرار على مرشح غير مقبول من الأطراف والمكونات الأخرى، وفرض رغبته على المكونات اللبنانية الشريكة، المسيحي، والسني والدرزي، والآخرين، لكن الحزب يشعر بفائض القوة، ويتصور أنه يستطيع فرض ما يريده بقوته على الجميع، كونه بأسر الطائفة الشيعية بالكامل، والتي تعاني من الانهيارات الاقتصادية والمؤسسية كما حال الجميع، ويحاول اللعب على دغدغة شعور الطائفة الشيعية وشد عصبها، بأنه استطاع السيطرة على الرئاسة ومفاصل الدولة من خلال فرض الشخصيات الأخرى في المراكز التي تؤمن له الثبات والاستمرار بتنفيذ أجداته الخارجية.

الشيعية السياسية الحالية، لم ولن تنفع الطائفة ولن تغير من مسارها الحقيقي، وخاصة أن الأغلبية الشيعية الصامتة في لبنان لا تنظر إلى «حزب الله» أنه المرجعية السياسية لها، على اعتبار أن الحزب مرتبط أيديولوجيًا وعضويًا بمرجعية سياسية ودينية خارجية لها أيديولوجيتها ومنطقها الراديكالي الشمولي الأصولي، البعيد كل البعد عن طبيعة الواقع في لبنان؛ حتى جمهور «حركة أمل» المُلقحة بالحزب، والذي يعاني من الأزمات، معني بوجود دولة

## المرأة

### عزة شرارة بيضون



وُلدت في صيدا عام ١٩٤١، والدتها رقية عسيران، ووالدها الشاعر المعروف عبد اللطيف شرارة، أستاذة علم النفس الاجتماعي في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، ومن مؤسّسات تجمّع الباحثات اللبنانيات. باحثة وناشطة في الجندر ومجال حقوق المرأة.

حصلت عزة شرارة بيضون على الدكتوراه في علم النفس عام ١٩٩٦ وموضوعها «المرأة اللبنانية وصحتها النفسية». ثم نشرت استعادة معدلة لتلك الرسالة عن دار الجديد عام ١٩٩٨ بعنوان «صحة النساء النفسية بين أهل العلم وأهل الدين، دراسة ميدانية في بيروت الكبرى».

عام ٢٠٠٢ كان لها كتاب «نساء وجمعيّات - لبنانيّات بين إنصاف الذات وخدمة الغير» عن دار النهار، وفيه وثقت في فصل كامل مناهج وأساليب اعتمدها منظمات غير حكومية لمناهضة العنف ضد النساء. وعام ٢٠٠٧ نشرت كتاب «الرجولة وتغيّر أحوال النساء»، ناقشت فيه الهويات المتحوّلة للرجال المعاصرين في ظل التغيرات الكبرى التي يشهدها العالم الراهن، وبحثت فيه في ثلاثة أجزاء للإجابة على السؤال الأساسي التالي: النساء يتغيّرن... فهل تغيّر الرجال؟

كما نشرت عام ٢٠٠٨ كتاب «جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني» عن منظمة «كفى عنف واستغلال»، وهو دراسة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي. وصدر لها عام ٢٠١٠ «نساء يواجهن العنف» عن «كفى عنف واستغلال» ومنظمة «أوكسفام» الدولية.

ولها عن دار الساقى عام ٢٠١٥ كتاب «مواطنة لا أنثى»، ووثقت فيه أهم القضايا التي طرحتها المنظّمات النسوية اللبنانية في إطار مناهضة العنف بحق النساء، وكذلك شؤون الكتابة والبحث. وعام ٢٠٢١ نشرت عبر دار الجديد «بعيون النساء شؤون اللبنانيات وقضاياهن»، وهو يتضمن مجموعة من المقالات نُشرت بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٢. وتناول الكتاب في جزئه الأول قضايا العنف بحق النساء والتميز حيالهن، من منظوري النساء والرجال، أي الناجيات من العنف والمُعنفين من جهة، والقضاء بين المدني والديني من جهة ثانية. أما الجزء الثاني فانشغل بالبحوث الهادفة التي تنفذها منظمات حكومية غير نسوية. وفي الثالث حاولت الكاتبة تفكيك مفاهيم أربعة: عيش الأمومة، صحة النساء النفسية، عمل المرأة المنزلي، المساواة الجنسانية في الدستور، وذلك في السياق اللبناني.

والكاتبة تابعت تنفيذ «اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة» (سيداو) في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية (٢٠٠٤، ٢٠١٦)، وشاركت في الوفد الرسمي لمناقشة تقرير الاتفاقية أمام لجنة «سيداو» في الأمم المتحدة بنيويورك عام ٢٠٠٥. وهي كانت في الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠١٨، وتبوّأت سواها من المراكز التي تُعنى بالبحث والعمل في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

## ثقافة وفنّ

### نصري شمس الدين



وُلد نصري شمس الدين في بلدة جون الشوفية في عام ١٩٢٧، وساهمت والدته في صقل موهبته فغنى أمام الجمهور وهو في التاسعة من عمره، وأُطلق عليه لقب مطرب الضيعة، وكان ذلك عام ١٩٣٦ على مسرح مدرسة دير المخلص في جون. وفي شبابه تقدّم إلى مباريات إذاعة الشرق الأدنى عن فئة الأصوات الشابة ولم يوفق. ولكنه نال عام ١٩٥٣ منحةً لدراسة الموسيقى لمدة سنة.

هو مُجاز في اللغة العربية. شارك في جميع أعمال الرحابنة تقريبًا وكان حاسمًا مشاركًا السيدة

فيروز فيها وهي: موسم العز - هالة والملك - فخر الدين - الشخص - يعيش يعيش - دوايب الهوا - صح النوم - جبال الصوان ناطورة المفاتيح - ميس الريم - بترا - بياع الخواتم (المسرحية والفيلم) - سفر برلك - بنت الحارس. ورغم مشاركته في جميع هذه الأعمال، فإنه، وكما عبّر الناقد المسرحي عبيدو باشا، بقي «هامشيًا إلى هذا الحدّ أو ذاك في أهم المؤسسات اللبنانية في هذا السياق، المؤسسة الرحابنية». وكانت آخر أعماله مع «المؤسسة الرحابنية» في مسرحية «بترا» عام ١٩٧٨، إذ سُرّح من فرقة الرحابنة في نيسان ١٩٧٩. وبعد هذا الفراق، أطلق نصري شمس الدين ألبومات منفردة من تلحين ملحم بركات.

ترك طوال مسيرته ما يقارب الخمسمائة عمل بين موال ودبكات وأغنيات عاطفية ووطنية وثنائيات ومنها: لما شفتا عشقتا، طلو الصيادي، هدّوني هدّوني، دلّعوننا وهوارا...

توفي وهو يغني على خشبة مسرح نادي الشرق في دمشق في ١٨ آذار ١٩٨٣. كتبت فيروز بعد رحيله: لما رحلت يا نصري في شي من فني راج .

عرضت قناة الجزيرة الوثائقية في شباط من ٢٠٢٣ فيلمًا وثائقيًا يحكي قصة حياته بصوت من عرفه ومن واكب سيرته الفنية ويعرض لآراء مجموعة من النقاد الذين تحدّثوا عن حياته ومسيرته الفنيّة، بدأ الفيلم بأغنية «يا دفتر الأيام»، وانتهى بألبوم «الطربوش» الذي صدر عام ١٩٨٠.



## عائلات وأنساب

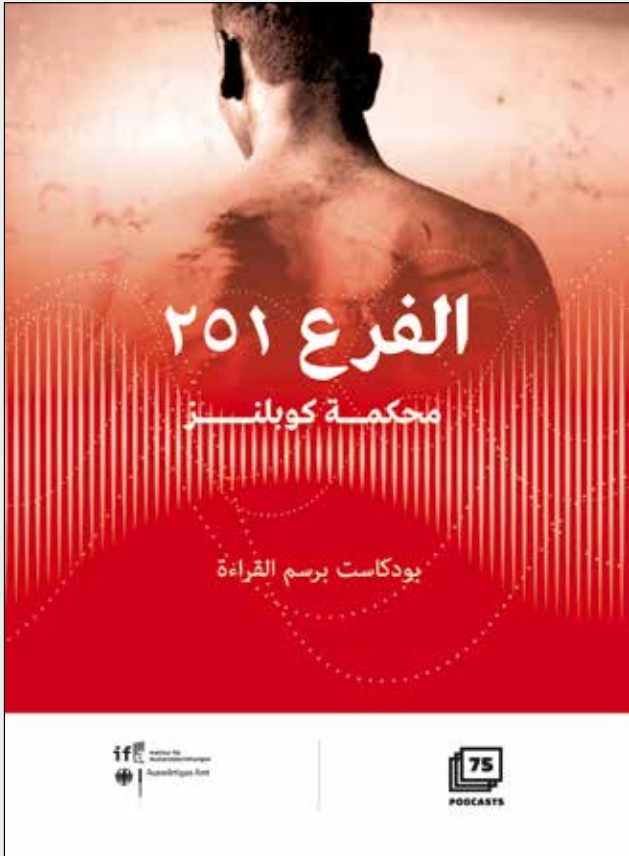
### آل شمس الدين

من الأسر السنّية والشّيعة في لبنان. يتواجدون سنّيًا في الخيارة والزعرورية ومجدل بلهيص. أما بالنسبة إلى الشّيعة، فوجودهم في جون وحنوايه وزوطر الشرقية وقبريخا ومجدل سلم وقصيبة النبطية ومركبا وعرب صاليم وعبا والبازوية. يعود أصل الأسرة في القرى الشّيعة، بحسب معجم أسماء الأسر والأشخاص، إلى جزيّن التي نزحوا عنها مع سائر الشّيعة بين القرنين الثامن والتاسع عشر بعد مواجهاتٍ درزية شيعية. ويقال إنّ الأسرة ترتفعُ بنسبها إلى محمد بن مكّي الجزيّني، ومنها من سكنَ العراق ومن أقام في سوريا، بجهات حلب في منطقة الفوعة.

برز من هذه الأسرة في لبنان: في قبريخا الشيخ عبد الكريم بن عباس بن محمد بن أمين شمس الدين (١٨٦٢-١٩٢٥)؛ الشيخ مهدي شمس الدين (١٨٣٢-١٩٥٤) وهو علامةٌ كبير وشاعر له عشرين مؤلّفًا واشتهر نجلاه علي ومحمد، الأول قاضي محكمة مرجعيون والثاني رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وهو فقيه ومشرّع وُلد في النجف عام ١٩٣٢ وتوفي عام ٢٠٠١، وتعرّض محمد مهدي لأكثر من محاولة اغتيال خلال أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٧ و١٩٩٧. أما في البازوية فلمع الشيخ محمد رضا شمس الدين؛ وفي جون القاضي الدكتور عفيف شمس الدين وعز الدين شمس الدين والمطرب نصري شمس الدين والباحث محمد شمس الدين؛ وفي عرب صاليم الشيخ محمد أمين شمس الدين والشاعر محمد علي شمس الدين المتوفى في عام ٢٠٢٢.



## منشورات «أمم» للتوثيق والأبحاث



صدر كتاب «الفرع ٢٥١» بالتعاون بين «أمم للتوثيق والأبحاث»، «منتدى المشرق والمغرب للشؤون السجنية»، «فوردر فوندر ديموكراسي»، «ميدكو إترناشونال»، «وزارة الخارجية الألمانية» و«إيفا زيفيك». وهو توثيقٌ لوقائع محاكمة أنور رسلان، الضابط في المخابرات السورية المسؤول عن مقتل معتقلين وتعذيب آلاف آخرين في «الفرع ٢٥١». تلك المحاكمة أقيمت في مدينة كوبلنز الألمانية بين نيسان ٢٠٢٠ وكانون الثاني ٢٠٢٢. ويهدف الكتاب، وهو النسخة المقررة من بودكاست «الفرع ٢٥١»، إلى ردم الهوة بين المحاكمة وكل من يريد أن يصغي إلى هذه التجربة التاريخية غير المسبوقة. استمر البودكاست على مدى الـ ٢٢ شهرًا التي استغرقتها «محاكمة كوبلنز»، وعرف العالم خلالها كل ما جرى ويجري في سجن «الفرع ٢٥١»، كمثال على الأفرع الأمنية المنتشرة في سوريا الأسد.

يعود فضل تأسيس البودكاست الذي نقلَ دقائق المحاكمة، ومعها بدقة وتفصيل سرديات من نجوا من جحيم هذا الفرع، إلى فريتر شترايف وكرم الشوملي وبولين بك، وأيضًا سليم سلامة الذي انضم إلى فريق البودكاست بنسخته العربية.

يقسم الكتاب/ البودكاست في كل عناوينه إلى محورين: الأول دار حول مسألة تتعلق بواقع الاعتقالات والمعتقلين في سوريا، والثاني نقل آخر التطورات في محكمة كوبلنز.

عني الجزء الأول في حلقة الأولى بالإجابة على سؤال ما هو الفرع ومن هو أنور رسلان وإياد الغريب وما علاقتهما بالفرع المذكور. وفي الثانية تفاصيل القضية والتهم الموجهة إلى الرجلين وكيف تم القبض عليهما، ولماذا محاكمتهما في ألمانيا. أما الحلقة الثالثة فهي رحلة في تاريخ المخابرات السورية وكيف تطورت شبكتها مع مرور الوقت وما تأثير النظام النازي عليها ودور أنور رسلان وإياد الغريب في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية. والرابعة حول العقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا وأهدافها، رؤيتها، وآثارها، ومن يقوم بفرضها وعلى من؟ وفي الحلقة الخامسة آراء مجموعة من السوريين، داخل البلاد وخارجها حول ما تعنيه محاكمة الخطيب بالنسبة إليهم وعن جدواها وأهميتها. وتناولت السادسة مسألة الصحة النفسية للناجين من الاعتقال والتعذيب وعرضت بعض تجارب السوريين مع الدعم الذاتي والجمعي. وفي السابعة معاني ذكرى الثورة السورية العاشرة، وعُيبت الثامنة بمسألة العنف الجنسي وذاك القائم على الجندر (النوع الاجتماعي) وكيف استخدم النظام السوري تلك الأساليب وحاول استغلال الأعراف الجندرية المتأصلة من أجل كسر المجتمع بكامله. وفي نهاية القسم، وبمناسبة مرور عام على المحاكمة، عرضت الحلقة التاسعة آراء المستمعين بشأن معناها ودورها.

أما الجزء الثاني من الكتاب فدارت حلقاته العشر حول المسائل التالية على التوالي: التخطيط العسكري للمدن ووصف الأفرع الأمنية والسجون، بروتوكول حماية الشهود في المحكمة، اللاجئين السوريون الذين طلبوا حماية قانونية في الدول الغربية، احتمالات حياة ما بعد السجن إذا تمّت إدانة أنور رسلان وإياد الغريب في الجرائم ضد الإنسانية، دور القطاع الصحي في منظومة التعذيب السورية، تمويل حرب النظام السوري، النزوح والهجرة العودية، كيف وصل رسلان إلى المحاكمة في كوبلنز، عرض الاحتمالات المتوقعة والمنتظرة للحكم النهائي، النطق بالحكم ضد رسلان، ورفض حجة الاستثناء في قضية غريب.

## جغرافيا وسكان



الرويس وحي ماضي وبئر العبد. بعد الانسحاب الإسرائيلي وانتفاضة ٦ شباط، تسيّدت حركة «أمل» المنطقة، ثم سيطر عليها «حزب الله» بعد طرده «أمل»، وخرّج من كان بقي من المسيحيين رويدًا رويدًا، بما فيهم الشيوعيون المسيحيون، خاصة بعد اختطاف ابن حارة حريك ميشال واكد والعثور على جثته لاحقًا.

ساهمت عملية شراء العقارات في تبديل الطبيعة الديموغرافية للحارة، فاشترى تجارٌ شيعة أراضي المسيحيين، إما ترغيبًا بأسعار مرتفعة أو ترهيبًا، بوضع اليد عليها، وإرغام أصحابها على بيعها بأسعار مخفضة. وشهدت الحارة بعد انتهاء الحرب الأهلية حركةً عمرانية هائلة، بخاصة بعد نزوح من كان محتلًا «وادي أبو جميل» وحصد أموال الإخلاء، وهكذا أصبحت منطقة ذات صفاءٍ شيعي صرف. لغاية عام ١٩٩٧، كانت الحارة تضم حوالي ١٦ ألف وحدة سكنية، وعدد المقيمين حوالي ٦٤ ألفًا، وكان لا يزال يقيم فيها حوالي مئة أسرة مسيحية من عائلات شوفياتي، واكد، كنعان، دكاش وديب.

شكلت حارة حريك موطنًا قدم بالنسبة إلى «حزب الله» في ضاحية بيروت الجنوبية منذ بدء انتشاره، وقد أقام فيها المناسبات وسير المسيرات، وأسس الحوزات، كحوزة الرسول الأكرم عام ١٩٨٤ والتي كان الشيخ محمد إسماعيل خليق، ممثل الشيخ حسين منتظري قائمًا عليها؛ بالإضافة إلى مسجد الإمام الرضا الذي افتتح عام ١٩٧٨ والذي تولى السيّد محمد حسين فضل الله إمامته والوعظ فيه، يعاونه الشيخ نعيم قاسم. وكان المسجد من الحواضن الثقافية لـ «حزب الله» فقد باتت «بيت حزب الله في المنطقة». وانتقل محمد حسين فضل الله عام ١٩٩٥ إلى مسجد الإمامين الحسنين التابع لمجمع بهمن الإسلامي وأصبح يقيم فيه صلاة الجمعة، وأنشأ «حزب الله» منذ منتصف الثمانينيات مقر الشورى الخاص به في حارة حريك، وحوله مربعٌ آمنٍ توسع مع الأيام، وسكنت قيادات الحزب في تلك المنطقة. وخلال حرب تموز ٢٠٠٦ دُمّر عن بكرة أبيه بالغارات الجوية وقذائف البحرية الإسرائيلية، وتركز الدمار «ضمن محيط بلدية حارة حريك حيث دُمّر تمامًا حوالي ٢٦٥ مبنىً سكنيًا أو تجاريًا أو تعرّض للضرر الشديد. ودُمّرت بشكل كامل ٣١١٩ وحدة سكنية و١٦١٠ وحدة تجارية وخسر على أقل تقدير، عشرون ألفًا مساكنهم في حارة حريك». وقد تولت شركة «وعد» التي تأسست، بعد وضع مؤسسة جهاد البناء على لائحة الإرهاب الأميركية، بناء ما تدمر بالمساهمات العربية والدولية، وبالطريقة التي تتناسب مع ما يقتضيه أولياء أمرها، حيث وضعت السلطات الأميركية هذه الشركة على القوائم الإرهابية عندها في ٢٠ شباط ٢٠٠٧، بعد اتهامها «حزب الله» باستخدام مشروع «وعد» لإعادة بناء مقراته في ضاحية بيروت الجنوبية وإنشاء منشآت تحت الأرض لتخزين الأسلحة وأجزاء من بنية الحزب العسكرية في لبنان».

يقطن الحارة حاليًا حوالي ٨٥ ألف نسمة، دون تعداد السوريين والفلسطينيين، وتضم ٢٣٠٠٠ وحدة سكنية، و٤٤٥٠ أخرى غير سكنية. يبلغ عدد الناخبين في حارة حريك بحسب لوائح وزارة الداخلية ١٢٣٥٦ ناخبين، بينهم ٥٦٦٠ مسيحيًا غير مقيمين و٥٧٧٠ شيعيًا و١٠٢١ سني.

## حارة حريك

تقع حارة حريك في ساحل قضاء بعبدا، مشكّلة القسم الأكبر من ساحل المتن الجنوبي أو ما يعرف حاليًا بـ«ضاحية بيروت الجنوبية». هي على مسافة ستة كيلومترات من قلب العاصمة، ممتدة على بقعة تبلغ مساحتها مليونًا وثمانمئة وعشرة آلاف متر مربع، يحدها شمالًا الغيبري إلى حدود محطة المشرفية، شرقًا حدث بيروت، جنوبًا برج البراجنة، وغربًا بولفار المطار.

بالنسبة إلى التسمية، قال طوني مفرّج، مؤلف موسوعة «القرى والمدن اللبنانية»، إنها تنسب إلى آل الحركة الذين كانوا ربّما أول من سكنها، موضّحًا أنّ اسم العائلة «حريكي» تبعًا لما وجدّه في مدونات قديمة. أما عفيف مرهج، مؤلف موسوعة «اعرف لبنان» فأورد أنّ الجزء الثاني من الاسم يعود إلى فعل أحرق، فالاسم السرياني Hirakute يعني الاحتراق والالتهاب.

ويبدو أنّ حارة حريك لم تصبح وحدةً سكنية قبل القرن الثامن عشر، عندما بدأت تقدّم إليها جماعات من المشتغلين بالزراعة، فازدهرت زراعة التوت وتربية دودة القز، وبقيت إقطاعًا للأمرء الشهابيين حتى ظهور نظام المتصرفية. وبعد هذا التاريخ بدأ السكان يملكون الأراضي بشرائها من الأمرء فأصبحت البلدة مُلكًا للأهالي قبل بداية الحرب العالمية الأولى، وأنشئت فيها عدة معامل للزيت والحريز. بلغ عدد سكان حارة حريك عام ١٨٩١، ١٢١٥ موارنة و٥٠٣ شيعة وبضع عشرات من طوائف أخرى. وبعد الحرب الأولى أعادت حارة حريك بناء نفسها، فاهتم أهلها بزراعة الحمضيات بدلًا من التوت لأنّ صناعة الحريز بدأت تركّز بسبب المضاربات الأجنبية. ومع هذا التحول الزراعي شهدت البلدة تبدلًا اجتماعيًا أيضًا، إذ مُدّت إليها شبكات الكهرباء ووصلت الماء إلى دورها عام ١٩٢٥.

عام ١٩٦٥ بلغ عدد سكان الحارة المسجلين بحسب ما ورد في الجريدة الرسمية، ٨١٦٨. وقدّر عفيف مرهج في موسوعته عددهم عام ١٩٧١ بحوالي ٢٠٠٠٠. من أبرز العائلات الشيعية فيها سليم، موسى، علامة، زين، حركة، بعجور، درغام، فرحات، قماطي. وفي الأربعينات من القرن الماضي جاء إليها آل مقداد وآل الأتات من بعلبك. أما أبرز الأسر المسيحية فهي دكاش، كسرواني، عضيبي، واكد، غنيمه، نفور، ديب، كنعان، خوري، يزبك، أيض، أبي نادر، شوفياتي، خلوف، حجيلي، صعب، عون، الفرناوي، عبود، تحومي، شبير، صفير، شديد، خويري، شرتوني، وصهيون.

في صبيحة الحرب الأهلية طالت أعمال الاعتداء أهاليها المسيحيين، من نسفٍ لمحات تجارية ومنازل وخطفٍ واغتيال، فبدأ الفرز الطائفي فيها، وغادر المسيحيون المنطقة؛ وأتى مكانهم، واحتل بيوتهم أناس، منهم فلسطينيون، قدموا من منطقة تل الزعتر وبرج حمود وغيرها. وعندما أصبح هناك هدوءٍ آمنٍ ما، بدأ البناء في حارة حريك، ولكن ليس بشكلٍ واسع.

جاء الوافدون الشيعة من منطقة برج حمود إلى معوض صفير، حي ماضي وحارة حريك، كلها امتلأت بمن قدم من ساحل المتن الشمالي من الشيعة بالإضافة إلى الفلسطينيين. إلا أنّ الاكتظاظ لم يبدأ بشكلٍ جدّي في المنطقة إلا بعد عام ١٩٧٨، إثر نزوح أهالي بنت جبيل والخيام وحولا إلى الضاحية الجنوبية، بعد الاجتياح الإسرائيلي، وأصبح الأمر يبدو في الحارة كما لو أنك تسكن في منطقة النبعة وبرج حمود. عاد المسيحيون مرةً أخرى من مناطق أنطلياس وغيرها إلى الضاحية، لكن عندما بدأت إشكالات عام ١٩٧٩، غادروا مجددًا، وتمّ تهجير باقي المسيحيين على دفعات بحيث لم يبق إلا عشرة بالمئة منهم عشية الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. ثم استُكملت عملية التهجير، وقد شملت أحياء بأكملها، فحيّ صفير هجره المسيحيون وسكن مكانهم مسلمون بغالبيتهم العظمى من الطائفة الشيعية، وكذلك مناطق

## من ديوان الذاكرة اللبنانية: www.memoryatwork.org

لو أن واشنطن جديّة في قمع ما فيا كولومبيا لباشرت مكافحة الإرهاب والتخريب من لبنان

# تقرير سري يكشف كل شيء عن "حزب الله"

الحكم السوري غطى أرباحه وتخريبه باكفان الحرب وثكنة الشيخ عبدالله يشرف عليها ضباط "السافاك"

### أقالة مغنبة

جهاز الامن في "حزب الله" كان يتراسه المدعو عماد مغنبة ولكن بتاريخ ١٩٨٩/٨/١ اقدمت مجموعة سرية تابعة لـ "حزب الله" مؤلفة من ثلاثة عناصر على اغتيال احد مسؤولي "حرس الثورة" المدعو "احمد مهرداد" (Ahmed Meherdad) ايراني، في محلة صفيح - الضاحية الجنوبية لاسباب سياسية وشخصية هي ميوله السياسية المؤيدة لجناح "آية الله منتظري". ومن المعروف ان احمد مهرداد جاء الى لبنان اول مرة مع الصحافي المخطوف "كاظم اخران" ومن ثم جاء الى بعلبك منذ سنتين وبعدها الى بيروت. وعلاقة احمد مهرداد مع عماد مغنبة ويكتفون بهي "Doctor Death" هي علاقة قوية ومتمينة. وبعد اغتيال مهرداد بعدة ايام كفت يد عماد مغنبة عن قضية الرهائن وسلمت الى "زهير كنج" احد مسؤولي الحرب الصاعدين الذي وجهت اليه اصابع الاتهام بتنفيذ عملية الاغتيال. كما ان بعض المسؤولين في "حزب الله" على علم تام بتفاصيل الاغتيال واسبابه وهم الشيخ حسان العبدالله والخاج ناجي شهيد والمسؤول السابق لاناة الحزب في برج البراجنة. وبتاريخ ١٩٨٩/٨/٣ نقل جثمان احمد مهرداد الى سوريا ومن سوريا الى طهران. وخلال عملية نقل الجثمان الى دمشق اصدر "حزب الله" امر مهمة يفيد بان احد عناصر "حرس الثورة" اي مهرداد اصيب خلال تراسق مدغفي في منطقة الضاحية وقد استشهد اثر ذلك.

- حزب الله الى اين؟ سؤال اصبح مطروحا في مختلف الاوساط بعد وفاة الامام الخميني. الجواب يأتي من عند رئيس الجمهورية الايراني حجة الله هاشمي رفسنجاني الذي قال لصحيفة الانديانديان (Independent) البريطانية ان تصدير الثورة الاسلامية يجب ان يتوقف. وفي المقابل يبدو ان الاوساط الجينية المتطرفة تميل الى محاربة هذا التوجه خصوصا بعد ابعاد وزير الداخلية الايرانية السابق علي اكبر محتشمي وهو الرأس المنبر لتصدير الثورة الاسلامية الى خارج ايران: من يربح الرهان؟ الجواب جاء على لسان احد خبراء العلوم السياسية في جامعة فرنسية هو ان ايران امام خيارين: اما استمرار تصدير الثورة او ثورة في الداخل. لكن الوقت لم ينضج بعض. فمستقبل الحزب مرتبط بمستقبل "معركة التحرير" وبمستقبل الوجود السوري في بيروت وفي البقاع وفي لبنان، فهذا الوجود يشكل الحماية والغطاء الاساسي للحزب على الساحة اللبنانية. فاي خلل في الوجود السوري يؤدي الى خلل على صعيد وجود الحزب واركائه وتحركاته. من هنا علينا ان ننظر لمر ما سنخضع عنه اجتماعات اللجنة الثلاثية العربية خصوصا في موضوع انسحاب جيش دمشق. فمع انحسار الوجود السوري وتسلم الشرعية اللبنانية الامن ينحصر وجود "حزب الله" من هنا يبقى القول: "انتظروا لتروا"

خليل ابو انطون

٥ - اقامة المشاريع الثقافية والطبية في مختلف المناطق الشيعية.

٦ - تنظيم زراعة الحشيشة في البقاع وترويجها في العالم العربي وفي اوروبا وجنوب افريقيا بالاتفاق مع السوريين من ناحية البيع وتوزيع الارباح. ٧ - مضادة الاملاك الخاصة بالمسيحيين والسنة غير الموالين في مناطق نفوذ "حزب الله". ٨ - اعطاء الوكالات الايرانية التي تعود الى تجارة السجاد والمصنوعات الايرانية الى ابناء الطائفة الشيعية.

### - ثقافيا:

ان المستوى العلمي لهذا التنظيم يتخطى المستويات الموجودة في اي تنظيم لبناني. فالمستوى الجامعي هو الغالب حتى في الاوساط البقاعية مثلا: من بين ١٣ قتيلا سقطوا قرب موقع الجيش في جبل صافي كان هناك ٣ مهندسين وكتوبر في الفكر الاسلامي والباكون مديون. ان لوجود مشايخ الشيعة وبخاصة العلماء منهم الدور الاكبر في تثقيف وتعبئة العناصر نفسها للهجوم على كل ما هو غير مسلم، ولتحقيق هذا الهدف انشأت عدة مراكز دينية بحبرها "الحرس الثوري" الايراني ابرها: - الحوزة العلمية في صفيحين وهي اهم موقع ديني لـ "حزب الله" في لبنان.

جب شيت - مركز تثقيف الاحداث (١٣ - ١٦ سنة). - قيريفا - لتدريس فن القتال الاسلامي. - صور - المركز الديني الايراني. ولا بد من التركيز على دور قيادة بئر العبد حيث تصير الفتاوى المتعلقة بالقتل والطلاق والزواج. وفي هذا الاطار يرسل الحزب سنويا نحو ٦٠٠ طالب شيعي للتخصص في الطب والهندسة والتصنيع (الي)، كما يرسل نحو ١٠٠ طالب الى مدينة قم للتعرف على الحكم الاسلامي في ولاية الفقيه حيث يتخرجون رجال دين من الدرجة الاولى.

### - اجنيا:

يعتبر جهاز الامن في "حزب الله" الماكينة الاكثر فاعلية واهتماما في الحزب ان تبلغ موازنته حوالي ٧٠ مليون دولار سنويا ويدير كل الشبكات الاستخباراتية في الداخل والخارج. اضافة الى ذلك فان كل المعتقلات الخاصة بالحزب تعود لمسؤوليها الى المشايخ اي مجلس الشورى وهم المخولون بتفضيها الموقوفين لدى الحزب واطلاق سراح الاسرى وغير ذلك من الاعمال الاستخباراتية. اما الرهائن الاجناب والاسرى الاسرائيليين فيعودت امورهم الى رئيس الجهاز مع مجموعة من ضباط الاستخبارات الايرانية وكل الاكمنة التي توجد فيها العناصر المسجونة والرهائن موجودة في الضاحية الجنوبية بعيدة عن النفوذ السوري.



العلامة محمد مسين فضل الله

### - الجنوب

ان المناطق المتاخمة لـ "الحزام الامني" ومنطقة جزين بالإضافة الى بلدات الغازية - النبطية تعتبر المعاقل الاساسية للحزب في الجنوب الى جانب وجود شامل وواسع في قيريفا - جب شيت - زوطر الشرقية - صفيحين، وبعض القرى المحيطة بمنطقة صور. وبالإضافة الى هذا الانتشار فان "حزب الله" تمكن من ايمان نفوذه الى صيدا وطرابلس بفضل مختلف التنظيمات السنية المتطرفة التي تمولها ايران.

### ٢ - مشايخ الحزب

يعتمد "حزب الله" في ترويج فكرة الجمهورية الاسلامية على عدد كبير من علماء الدين بوجههم العلامة محمد حسين فضل الله المرشد الروحي للحزب ويليه حسب التركيبة الحزبية المشايخ الاتية اسمائهم: - الشيخ صبحي الطفيلي مؤسس "حزب الله". - السيد حسين الموسوي مؤسس حركة "امل الاسلامية". - الشيخ حسن نصرالله. - السيد عباس الموسوي. - الشيخ ماهر حمود رئيس تجمع العلماء المسلمين (سني). - تجمع علماء جبل عامل.

### السنة المؤيدون

ومن ثم تأتي تركيبة المشايخ السنة المؤيدين لفكرة ولاية الفقيه وتضم المشايخ: - سعيد شعبان زعيم حركة "التوحيد الاسلامية" في طرابلس. - الدكتور علي شيخ عمار مسؤول الجماعة الاسلامية في صيدا. - "الجهة الاسلامية" في صيدا وقوامها: - الشيخ محرم العارفي - الشيخ يوسف المسلماني - الشيخ يوسف التابلسي.

### ٣ - العمل والتمويل

- كيف تعمل اجرة الحزب ومن يمولها - ماليا - ثقافيا - عسكريا - اجنيا؟

### - ماليا:

تبلغ الموازنة السنوية للحزب في لبنان ١٤٠ مليون دولار تتفكع من خزينة النولة الايرانية فكيف توزع الاعتمادات المخصصة للمقاتلين في صفوف الحزب. ١ - يتقاضى المقاتل النظامي بين ١٥٠ الى ٢٠٠ دولار شهريا كراتب اساسي بالإضافة الى مواد غذائية توزع شهريا. ابتداء من الطليب والسكر ومختلف الحبوب حتى اللحم الطازج وتتكفل قيادة "حزب الله" في كل الاقليم بتزويج عناصر الحزب وذلك بعد تأمين المنزل المفروش لكل راغب في الزواج. ٢ - تتكفل قيادة الحزب باعالة عائلات الشهداء وللشريعة الجعفرية وتقسيم الى اعشار حسب الارث. ٣ - تغطي كل التكاليف الطبية من جانب السفارة الايرانية مباشرة. ٤ - يتجمع جهاز الامن في الحزب بموقع رئيسي وبارز اذ يتصرف بنصف الموازنة السنوية اي ما يقارب الـ ٧٠ مليون دولار.

خلال مئة ٥ للبرنامج الذي يثته احدى محطات التلفزيون عن الوضع في كولومبيا والحرب الصروس الدائرة رحاما بين السلطات الكولومبية ونحار المخدرات خلقت احدى التخصيصات الاوروبية المنحصصة في شؤون مكافحة الإرهاب والمخدرات بالقول.

يخطيء من يراهن على ان الادارة الاميركية تدعم السلطات الكولومبية للقضاء على ما فيا تجار المخدرات هناك. فلو ان القرار الاميركي بمحاربة هذه الافة التي انتشرت وباء جماعيا يفتك بالشباب الاميركي كان جديا لوجب على ادارة الرئيس بوش ان تغير نهج سياستها في الشرق الاوسط، وتساعد النولة اللبنانية على بسط سلطتها على كل اراضيها واخراج كل القوى الاجنبية عن ارضه عندها فان اوكار المخدرات التي ترعاها سوريا وتديرها في لبنان ستقتلع ولن يعود هناك مشكلة للشركة للغرب والشرق معا يسومونها مخدرات وارهاب.

والكلام على المخدرات والارهاب وحفظ الرهائن والذي اجمعت كل الاجهزة الاستخباراتية والسياسية على الصاقه بلبنان كبلد مصدر لهذه الاقات ابتعدت عن توجيه التهمة الى سوريا اولا ومباشرة ومن خلالها الى التنظيمات المسلحة التي تدعمها دمشق وتدير سياستها وتحرك رؤوسها على الساحة اللبنانية وعلى رأسها "حزب الله"، وقد يسأل سائل: وما علاقة "حزب الله" بكل هذه الاتهامات؟ الجواب يأتي في السؤال الاتي: الذي يسيطر على مدينتي بعلبك والهرمل يمسك بالخطوط الاساسية لكل هذه التعقيدات التي حيرت وما زالت تحير اكثر اجهزة الاستخبارات قوة في العالم.

وكما استغلت منظمة التحرير الفلسطينية هزيمة حرب الايام الستة للبروز كحركة تحررية حاولت ان تعيد بعض الكرامة العربية الضائعة، هكذا انخلت سوريا الثورة الاسلامية في ايران بعد هزيمتها البعثة في حزيران ١٩٨٢ امام الجيش الاسرائيلي لتحاول من خلالها اعادة تلميع صورتها العسكرية والسياسية في مقابل هروبا من المواجهة العسكرية اذاك. وجاءت وحدات من "الحرس الثوري" الايراني عبر الاراضي السورية لتوزع على مناطق السيطرة الشيعية وتكون بمثابة غطاء لكل ما ينوي النظام السوري القيام به على صعيد الارهاب والمخدرات. وقد نجحت الخطة السورية الى اقصى الحدود وبدا الحكم السوري يمارس سياسة الابتزاز في كل الاتجاهات لظهور نفسه وكأنه القبضة الحديد القابضة على كل ما يربع الغرب واوروبا على مختلف الاصعدة، و"حزب الله" يعتبر رأس الحربة السورية - الايرانية من خلال حلف استراتيجي سياسي وعسكري على الساحة العربية يتجلى في دعم سوريا الكامل لايران في حربها ضد العراق متحدية بذلك كل الانظمة العربية.

### الاجراء يمر

والتركيبة السياسية في سوريا تعتبر ان وجود انظمة موازية من حيث الطبيعة السياسية للنظام في دمشق يساعد هذا النظام على الاستمرار وسط معارضة قوية له في الاوساط العربية. من هنا كان لـ "حزب الله" الدور الابز في تمرير ما لا يجروا السوريون على المجاهرة به وهو الهامة نويلات مشابهة لطبيعة التركيبة في سوريا وهو الهدف الاستراتيجي للحزب في لبنان.

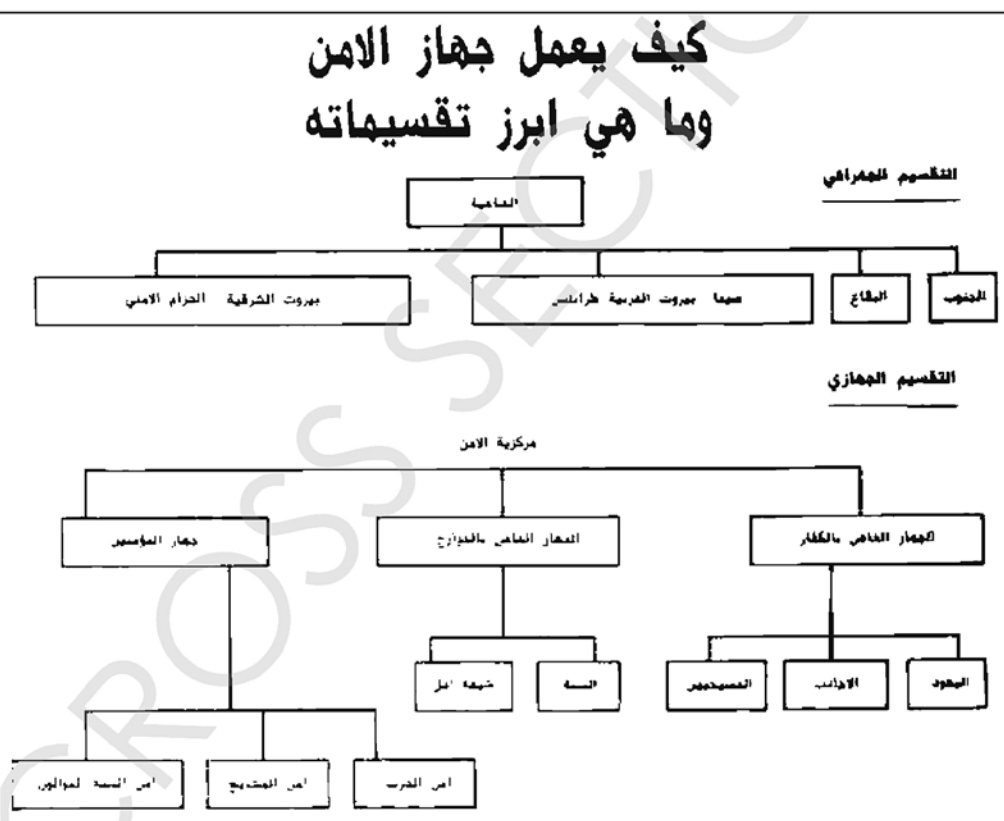
ان الهدف الاستراتيجي لـ "حزب الله" هو اقامة الجمهورية الاسلامية في لبنان التي ستكون تابعة لولاية الفقيه في ايران. و"حزب الله" هو الاداة اللبنانية لاستيراد الثورة الاسلامية وتصديرها الى العالم الاسلامي في المحيط العربي، لذلك يبدو ان لهذا الحزب دورا مهما يتخطى الحدود اللبنانية، وانطلاقا من هذه المعادلة تعمل الجهات المعنية في الحزب على ان يكون التنظيم الاقوى على الساحة اللبنانية سياسيا وامنيا وعسكريا.

### ١ - جغرافية الحزب:

باخذ انتشار "حزب الله" في لبنان الشكل اللضعاوي له مركزية في بيروت "الضاحية الجنوبية" ومن ثم قاعتان اساسيتان في سهل البقاع والجنوب. الضاحية الجنوبية تعتبر بمثابة الساحة الرئيسية للحزب اذ انه يسيطر على ٩٠٪ من الضاحية والـ ١٠٪ الباقية لن تصمد طويلا.

### - البقاع

ثكنة الشيخ عبدالله في بعلبك تعتبر الحصن الابز على صعيد الهرمية العسكرية للحزب. فالثكنة التي انشأتها قيادة الجيش اللبناني لتكون مقرا لمدرسة الرتباء حولتها جماعة الحزب مركزا لوجستيا لها في لبنان ومهددا لتدريب الكوادر العسكرية. وفي الثكنة المذكورة يوجد حاليا حوالي ٥٠٠ عنصر من "الحرس الثوري" الايراني ومعظمهم من الضباط السابقين في جهاز الاستخبارات الايراني في عهد الشاه والذي كان يطلق عليه اسم "السافاك" وفي البقاع الغربي تتمركز وحدات الكومندوس الخاصة بالحزب، ولقاعدة للانطلاق بالعمليات العسكرية ضد "جيش لبنان الجنوبي" في جزين و"الشريط الحدودي".



# «أمم» في أبحاثها

• الفصل الرابع: الشبكة العنكبوتية والتواصل الاجتماعي: السلاح الجديد

(١) الشيعة والإنترنت في لبنان

أ- حزب الله والمبادرة الأولى على الإنترنت

ب- المجلس الشيعي على الإنترنت

ج- فضل الله والإعلام البديل

(٢) وسائل التواصل الاجتماعي بين التجيش والجيوش

أ- حركة أمل والإعلام الإلكتروني

ب- حزب الله في التواصل الاجتماعي: الجيوش الريفية

• خاتمة

• ملحق

• مصادر البحث ومراجعته

• مصادر الصور ومراجعته

تستكمل «أمم للتوثيق والأبحاث» نشر مجموعة أبحاثها في إطار مشروع «تاريخ متقاطعة. حصة الشيعة منها في لبنان» وتعرض بحث الإعلام عند الشيعة المعنون «الإعلام عند الشيعة لبنان مبادرات وسلاح» والذي يدور حول تاريخ هذه الطائفة في الإعلام منذ المبادرات الأولى وصولاً إلى تحوله إلى منظومات و«سلاح». في ما يلي نعرض مقدمته وجدول محتوياته:

في ٥ شباط ١٩٠٩ أصدر أحمد عارف الزين العدد الأول من مجلة العرفان كنتاج شيعي صرف من رجل دين شيعي معمم، في الإعلام اللبناني، وفي ٤ حزيران ١٩٩١ بدأت قناة «المنار» التابعة لـ«حزب الله»، الحزب الأصولي، الشيعي، البث. وبين هذه وتلك، مؤسسات وشخصيات كان لها وقعها في الإعلام اللبناني، وبين تجربة وأخرى صيغ ورؤى وسيكون هدف بحثنا تقديم هذه السردية، سيرة الشيعة في الإعلام، عارضاً لتاريخ المؤسسات الشيعية الإعلامية اللبنانية وأهدافها المعلنة، سارداً طريقة العمل في سبيل الوصول إلى نتائج وتوصيات تتعلق بهذا القطاع في لبنان.

يُقسم هذا البحث إلى مدخل وأربعة أقسام. طرحنا في بداية الأمر مدخلاً تاريخياً يعرض بشكل عام لوضع الصحافة في لبنان وأبرز محطاتها. انتقلنا في القسم الأول من البحث إلى تحديد سيرة الشيعة مع الإعلام المكتوب فكان فيه حديث عن تاريخهم في الصحافة والصحافة السياسية والحزبية وأبرز أعلامهم. أما القسم الثاني فكان مخصصاً للإذاعة وموقع الشيعة فيها. ثم عرّجنا في القسم الثالث على وجود الشيعة في الإعلام المرئي ومحطاتهم التلفزيونية. وفي قسمه الرابع كان لعرض وجود الشيعة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) ومواقع التواصل الاجتماعي.

استخدم هذا البحث المنهج السردية لما لهذا المنهج من إمكانية لتغطية الحقب الزمنية المختلفة التي هدفنا إلى عرضها.

اعتمد بشكل أساسي على المصادر المفتوحة (كتب، صحف، مجلات، مواقع إلكترونية، وسائل تواصل اجتماعي).

وتكمن صعوبته في القسم الرابع لكونه موضوعاً مستجداً يحتاج إلى انتقاء المصادر وتنوعها.

جدول المحتويات:

• مدخل: الصحافة اللبنانية وجه مشرق

• الفصل الأول: الإعلام المكتوب: سيرة الشيعة مع القلم

(١) تاريخ الصحافة عند الشيعة في لبنان

(٢) الصحف السياسية الشيعية في لبنان

(٣) الأعلام الشيعية في لبنان

(٤) الصحف الحزبية الشيعية في لبنان

• الفصل الثاني: الإذاعة بين حصة المحروم وصوت المستضعفين

• الفصل الثالث: الإعلام المرئي: تميز النهج

(١) تجارب الشيعة في إعلام المرئي

(٢) الإعلام الحزبي، نجم المحور

## الإعلام عند الشيعة لبنان مبادرات وسلاح



# سير التحقيق

## # العدالة للقمان

التحقيق في بيروت سنداً لأحكام المادة ٣٤٠ م.ج، وأدلى بأن التحقيق والمحاكمة في قضية خطف المغدور لقمان سليم وقتله في الجنوب قد تشكل سبباً لزعزعة الأمن أو تهديداً للسلامة العامة نظراً للتشابك السياسي في المنطقة والموقع الجغرافي للمحكمة ولا سيما أن خطر استعمال إجراءات التحقيق أو المحاكمة في القضية المذكورة للعبث في الأمن الداخلي، يبقى قائماً في ظل الأوضاع العامة في البلاد، لا سيما الجنوب.

١٧ حزيران ٢٠٢١: في حضور ممثل النيابة العامة، أصدرت محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة، برئاسة القاضي سهيل الحركة رئيساً والقاضيين فرانسوا إلياس وفادي العريضي مستشارين، قراراً بالموافقة على طلب النائب العام التمييزي، وأحالت الملف إلى النائب العام التمييزي لإجراء المقتضى القانوني.

١٨ حزيران ٢٠٢١: أحالت النيابة العامة التمييزية على النيابة العامة الإستئنافية في بيروت ملفاً مقتل الناشط والكاتب السياسي لقمان سليم، وأحيل الملف على قاضي التحقيق الأول في بيروت بالانتداب شربل أبو سمرا.

١٢ أيار ٢٠٢٣: أوردت محطة الجديد في برنامج يسقط حكم الفاسد خبراً عن تحويل قاضي التحقيق في بيروت شربل أبو سمرا كتاباً إلى النيابة العامة التمييزية للطلب من السلطات الألمانية تقديم ما لديها من كاميرات ومستندات تفيد التحقيق...

لا يزال التحقيق «مستمراً» حتى يومنا.....



وقعت في ٤ شباط الماضي في بلدة العدوسية، على مجهولين بخطط سليم بقوة السلاح وقتله بواسطة أسلحة حربية غير مرخصة وذلك سنداً للمادتين ٥٦٩ و ٥٤٩ من قانون العقوبات والمادة ٧٢ من قانون الأسلحة، وإصدار كل مذكرة يقتضيها التحقيق لمعرفة هوية الفاعلين وتوقيفهم. وأحال الادعاء على قاضي التحقيق الأول في الجنوب مارسيل حداد.

١٩ أيار ٢٠٢١: تقدم النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أمام محكمة التمييز الجزائية - الغرفة السادسة، بطلب نقل ملف الدعوى القائمة أمام دائرة التحقيق في لبنان الجنوبي بموجب ورقة الطلب رقم ٢٠٢١/٢٠٩٤ إلى دائرة

٣ شباط ٢٠٢١: اغتيال لقمان سليم في سيارته في منطقة العدوسية أثناء عودته من نوحا في جنوب لبنان.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان الأدلة الجنائية والطبيب الشرعي الدكتور عفيف خفاجة للكشف على جثة وسيارة لقمان سليم.

٤ شباط ٢٠٢١: كلف النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان فرع المعلومات بإجراء مسح كامل للكاميرات لمعرفة المسار الذي سلكته سيارة لقمان سليم قبل اغتياله وبترفيغ «داتا» هاتفه الخليوي وتحليلها.

١١ شباط ٢٠٢١: رأس النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان، في مكتبه في قصر العدل في صيدا، اجتماعاً أمنياً موسعاً مع قادة الأجهزة الأمنية والعسكرية في الجنوب، وذلك لمتابعة مسار التحقيقات

في جريمة قتل الناشط لقمان سليم. وجرى خلال الاجتماع «تأكيد مواصلة التحقيقات والتنسيق التام ما بين الأجهزة الأمنية للتوصل إلى كشف الفاعلين».

٢٨ نيسان ٢٠٢١: لفت مكتب وزير الداخلية والبلديات في حكومة تصريف الأعمال محمد فهمي حول قضية اغتيال لقمان سليم إلى أن «أي جديد لم يظهر في القضية لدى الأجهزة الأمنية اللبنانية إطلاقاً»، متمنياً «تزويد الأجهزة الأمنية بأي معلومة قد تخدم مصلحة التحقيق».

١٨ أيار ٢٠٢١: النائب العام الاستئنافي في الجنوب القاضي رهياف رمضان إدعى في جريمة اغتيال لقمان سليم والتي

# أبرز المواقف

## # العدالة للقمان

وزیر الخارجية بول غالاغير سُئل «أين أصبح التحقيق في قضية لقمان سليم؟» فأجاب عون أن التحقيق مستمر.

٢ شباط ٢٠٢٣: بعد مرور عامين على اغتياله، أعربت مجموعة من الخبراء الأميميين المستقلين (السيد موريس تيدبال بينز، المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي؛ السيدة مارغريت ساترثويت، المقررة الخاصة المعنية باستقلال القضاة والمحامين؛ السيدة إيرين خان، المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير؛ السيدة ماري لولور، المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان) عن القلق العميق إزاء عدم إحراز السلطات اللبنانية تقدماً لضمان المساءلة في مقتل الناشط لقمان سليم، وكرروا دعوتهم لإجراء تحقيقات فعالة. وقال الخبراء في بيان، إنه يتعين على السلطات اللبنانية «التحقيق بشكل كامل في هذه الجريمة النكراء وتقديم الجناة إلى العدالة». وأضافوا أن «عدم إجراء تحقيق سريع وفعال قد يشكل في حد ذاته انتهاكاً للحق في الحياة». وشدد الخبراء الحقوقيون على أهمية محاسبة الجناة كجزء من التزام الدولة بحماية حرية الرأي والتعبير، وقالوا: «إن ثقافة الإفلات من العقاب لا تشجع قتلة السيد سليم فحسب، بل سيكون لها أيضاً تأثير مخيف على المجتمع المدني لأنها ترسل رسالة تقشعر لها الأبدان إلى النشطاء الآخرين لفرض رقابة ذاتية».

٣ شباط ٢٠٢٣: طالبت عائلة الباحث والناشط السياسي لقمان سليم في الذكرى الثانية لاغتياله، الأمم المتحدة بعثة تقصي حقائق تنظر في احتمال وجود رابط بين مقتله وانفجار مرفأ بيروت المروّع. وقالت زوجة سليم الألمانية اللبنانية مونيكا بورغمان خلال كلمتها في ذكرى الاغتيال «نود من بعثة تقصي حقائق أن تنظر في انفجار المرفأ وكذلك في ثلاثة اغتالات تلتها وقد تكون مرتبطة به»، مشددة على أن التحقيق وحده يمكن أن يظهر ما إذا كان من ترابط أم لا.

ونحن نواصل دعوتنا السلطات اللبنانية احترام التزامها بإنجاز تحقيق محايد، وموثوق، وشفاف، ومستقل».

١٠ شباط ٢٠٢١: أدانت أودري أزولاي المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) مقتل الكاتب والمعلق الصحفي اللبناني البارز لقمان سليم، وفي بيان صحفي صادر عن اليونسكو قالت أزولاي «أهيب بالسلطات اللبنانية أن تتوخى الشفافية والشمولية في التحقيق المُعلن عنه، ولا سيما للبت فيما إذا كان استهداف لقمان قد جاء على خلفية عمله الصحفي». وشددت على ضرورة حماية حق الصحفيين بإثراء معلومات النقاش الديمقراطي، وقدرتهم على القيام بذلك. وذكر بيان اليونسكو أن أرشيف السيد لقمان سليم حافل بمقالات السياسة اللبنانية التي نُشرت في العديد من الصحف، فضلاً عن سلسلة من الأفلام الوثائقية التي أنتجها وأخرجها، ومنها الفيلم الوثائقي «المجزرة» وعنوانه الأصلي بالألمانية Massaker عام ٢٠٠٥. وقال البيان إن لقمان سليم أسس الموقع الإلكتروني «شعبة ووتش»، وهو أيضاً أحد مالكي «دار الجديد» للنشر. وسبق أن أصدر بياناً عام ٢٠١٩ موضحاً فيه تلقيه تهديدات بالقتل».

٢٢ آذار ٢٠٢١: دعا خبراء أميميون في مجال حقوق الإنسان الحكومة اللبنانية إلى ضمان إجراء تحقيق موثوق وفعال في القتل الوحشي للمفكر البارز، السيد لقمان سليم، وتقديم الجناة إلى العدالة. وقالوا: «ينبغي على الحكومة أن تنفذ على وجه السرعة تدابير لضمان استقلالية ونزاهة التحقيق وضمان تحديد المسؤولين ومحاسبتهم، موضحين أن ذلك «ضروري لضمان تحقيق العدالة وبناء ثقة الجمهور في النظام القضائي الوطني قبل أن يتم تعريضه للخطر بشكل لا يمكن إصلاحه». ودعوا الحكومة إلى أن تنظر في «طلب مساعدة فنية دولية» للتحقيق في مقتل السيد سليم».

٢١ آذار ٢٠٢٢: خلال زيارة رئيس الجمهورية ميشال عون إلى الفاتيكان، وخلال لقائه لرئيس حكومة الفاتيكان بياترو باروليين

٤ شباط ٢٠٢١: أعربت نجاة رشدي نائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية عن صدمتها وحزنها لاغتيال الناشط والناشر اللبناني لقمان سليم. وقدمت تعازيها العميقة لأسرة وأصدقاء السيد سليم، معربة عن تضامنها مع الشعب والمجتمع اللبناني ككل.

في بيان صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية: «تدين الولايات المتحدة اغتيال الناشط اللبناني البارز لقمان سليم في جنوب لبنان، وننضم إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى محاكمة قتلته بسرعة. كرس السيد سليم حياته لإحداث تغيير إيجابي في لبنان وحارب بشجاعة من أجل العدالة والمساءلة وسيادة القانون في بلاده. إن اللجوء إلى العنف والتهديد والترهيب كوسيلة لتخريب حكم القانون أو قمع حرية التعبير والنشاط المدني عمل جبان وغير مقبول. ونحن نحث المسؤولين اللبنانيين، بمن فيهم القضاء والقادة السياسيين، على محاسبة مرتكبي هذه الأعمال الهمجية بدون تأخير أو استثناء».

دان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط بأشد العبارات جريمة اغتيال الناشط والمعارض لقمان سليم، وأعرب الأمين العام عن بالغ تعازيه لأسرة الشهيد، «سائلاً المولى عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته ويلهم أسرته وذويه الصبر والسلوان».

٨ شباط ٢٠٢١: أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي مع البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في بيروت البيان التالي: «نشعر بالصدمة والحزن الشديد من جراء اغتيال السيد لقمان سليم، المفكر والناشط السياسي البارز، الذي وجد مقتولاً في جنوب لبنان في ٤ شباط ٢٠٢١. ندعو السلطات اللبنانية إلى الشروع بالتحقيق فوراً وتقديم المرتكبين إلى العدالة. يتلزم هذا اليوم المفجع مع ذكرى مرور ستة أشهر على انفجار مرفأ بيروت المروع في ٤ آب ٢٠٢٠. يستحق الشعب اللبناني أن يعرف ما جرى منذ نصف سنة. كما يستحق العدالة والمحاسبة بأسرع ما يمكن».